الجمهورية اللبنانية
وزارة التصميم العام
مصلحة النشاطات الإقليمية
مصلحة الدراسات الاقتصادية

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

القطاع الصناعي، وضعه، آفاق تطوّره، سياسة الدولة تجاهه

إعداد: المهندس بطرس لبكي

أيلول ١٩٧٠ - كانون الثاني ١٩٧١

IND/

الجمهورية اللبنانية

وزارة التصميم العام

" القطاع الصناعي ، وضعه ، آفاق تطوره

سياسة الدولة تجاهه "

اعداد المهندس بطرس لبكي

ايلول ١٩٧٠ ـ كانون الثاني ١٩٧١

تمهيـــــد

سنستعرض في دراستنا هذه للقطاع الصناعي في القسم الاول الاوضاع الحالية للصناعة اللبنانية ، ثم تطورها في السنوات الخمس الاخيرة ، ودورها في الاقتصاد الوطني ، مستندين الى المعطيات المتوفرة لدينا حول هذين الموضوعين ·

ونعالج في القسم الثاني فرضيات نمو هذا القطاع حسب المؤشرات الاساسية ·

وفي القسم الثالث والاخير ، نتعرض الى سياسة الدولة بالنسبة لهذا القطاع : بادئين بالنتائج المطلوب تحقيقها بواسطة هذه السياسة ثم الاتجاهات المطلوبة للسياسة الصناعية من اجل تحقيق تلك النتائج · ثم نتعرض الى وسائل سياسة الدولة الصناعية لتقييمهـــــا ونقترح التطويرات ، الوسائل الجديدة المرجو ادخالهـــا ·

..../...

القسم الاول : الوضع الحالي للصناعة اللبنانية وتطورها في السنوات الاخيرة .

أ ـ الوضع الحالي للصناعة اللبنانية .

١) ـ توزع المؤسسات الصناعية على مستوى لبنان حسب الحجم والموقع الجغرافي :

لقد استعملنا احصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في هذه الفقرة لانها احدث المعلومات الاحصائية حول هذا الموضوع اذ تعود الى آذار ١٩٦٧ . واخترنا عدد العمال في المؤسسة كمؤشر عن حجمها . ويجدر بالذكر ان هذه الاحصاآت تضم الصناعة والحرف . ولقد صنفنا المؤسسات حسب حجمها على مستوى لبنان في الجدول التالي :

الجدول رقم ١ : توزع المؤسسات الصناعية والقوى العاملة في لبنان

فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال في مؤسسات الفئة	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	٤٤٣٢	٧١،٩٧٪	٧٠٤٣	١٠،٨٥٪
من ٥ الى ٩ =	٧٩٦	١٢،٩٪	٥٠٨٣	٧،٧٥٪
من ٩ الى ٢٤=	٥١٩	٨،٤٢٪	٧٧٧٦	١١،٩٪
من ٢٥ الى ٤٩=	٢٠٨	٣،٣٩٪	٧٢٢٥	١١،١٪
من ٥٠ وما فوق	٢٠٥	٣،٣٢٪	٣٨٣٩٩	٥٨،٤٠٪
المجموع	٦١٦٠	١٠٠٪	٦٥،٥٢٦	١٠٠٪

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

يلاحظ من خلال هذا الدراسة الاكثرية الساحقة للمؤسسات الصناعية في لبنان هي من المؤسسات الصغيرة (اي اقل من ٥ عمال) وتبلغ هذه النسبة حوالي ٧٢٪ . ومن الملاحظ ان هذه النسبة تتضاءل كلما ارتفع حجم المؤسسات .

اما اذا نظرنا الى توزع عدد العمال بين فئات المؤسسات المختلفة فنلاحظ ان فئة المؤسسات الاكبر حجما (٤٩ عاملا وما فوق) تضم اكبر نسبة من العمال (٤، ٥٨٪)، وان هذه النسبة تتضاءل تدريجيا كلما صغر حجم المؤسسات حتى تصل الى المؤسسات الصغرى التي لا تضم الا ٤ عمال وما دون، فنراها تضم ٨٠، ١٠٪ من العمال وهي نسبة اكثر ارتفاعا من نسبة فئة المؤسسات الصناعية الاكبر مباشرة (اي فئة ما بين ٥ و ٩ عمال) وهذه الظاهرة تعود الى انتشار المؤسسات الصناعية الصغيرة الشبه حرفية ويساوي معدل عدد العمال في المؤسسة الواحدة في لبنان : (٦، ١٠ عمال) .

اما توزع الصناعة بين المحافظات الخمس فهو كما يلي :

الجدول رقم ٢ : توزع المؤسسات الصناعية وعدد عمالها بين المحافظات

المحافظة / المؤشر	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع	المجموع
عدد المؤسسات في المحافظة	٢٦٠٠	٢١٤٠	٧٨١	٤٣٥	٣٠٤	٦١٦٠
نسبتها من عدد المؤسسات في لبنان	٤٣،٥٪	٣٥،٨٪	١٣٪	٧،١٥٪	٥٪	١٠٠،٠٠٪
عدد العمال في المحافظة	٢٧٨٣١	٢٧٢٩٠	٧١٨٩	١٧٨٤	١٤٢٤	٦٥٥٢٦
نسبتها من عدد العمال في لبنان	٥٧،٣٧٪	٤١،٥٪	١١٪	٢،٧١٪	٢،١٦٪	١٠٠،٠٠٪

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

يلاحظ ان محافظة بيروت تحظى باكبر نسبة من عدد المؤسسات وعدد العمال . وتليها محافظة جبل لبنان ثم محافظة الشمال فمحافظتي الجنوب والبقاع اللتان لا تضمان الا ٥٪ من عدد العمال و١٢،٥٪ من عدد المؤسسات .

..../...

١) — توزع المؤسسات الصناعية حسب حجمها على مستوى كل محافظة ٠

أ — محافظة بيروت :

الجدول رقم ١ : توزع المؤسسات والقوى العاملة في محافظة بيروت

فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	١٦٠٠	٧٣٪	٢٩٦٦	١٠،٧٪
من ٥ الى ٩ =	٢١١	١٢٪	١٩٨٢	٧،١٥٪
من ١٠ الى ٢٤ =	٢١١	٨،١٥٪	٣١٧٧	١١،٤٠٪
من ٢٥ الى ٤٩ =	٨٧	٣،٣٥٪	٣١٠٧	١١،٢٠٪
من ٥٠ وما فوق	٤١	٢،٥٪	١٦٦٠٤	٥٩،٦٥٪
المجموع	٢١٠٠	١٠٠٪	٢٧٨٣٦	١٠٠٪

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٠

يلاحظ هنا من تركيب نسب توزع عدد المؤسسات وعدد العمال ان هذه النسب قريبة جدا من النسب نفسها على مستوى لبنان ، لذلك فنفس الملاحظات تنطبق على الحالتين : اى تدني نسبة عدد المؤسسات مع ارتفاع حجمها وبالعكس تدني نسبة عدد العمال في مختلف فئات حجم المؤسسات مع انخفاض هذا الحجم الا في الفئة الدنيا للاحجام (اقل من ٥ عمال) بسبب انتشار المؤسسات الشبه حرفية ٠

ان هذا التشابه يعود بشكل رئيسي الى ان بيروت تضم ٤٢،٥٪ من عدد المؤسسات الصناعية في لبنان ومن عدد العمال ٠

ان متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة ، يبلغ ١٠،٧ ٪ عامل في بيروت ٠

..../....

ب ـ محافظة جبل لبـــــنان

الجدول رقم ٤ : توزع المؤسســـات والقوى العاملـــــة في جبـــل لبـــــنان

فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئـــة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	١٤٠٦	٦٥،٧٪	٢٠٧٣	٧،٤٥٪
من ٥ الى ٩ =	٣١٥	١٤،٧٠٪	٢٠٣٥	٦،٦٥٪
من ١٠ الى ٢٤=	٢٢٨	١٠،٦٥٪	٣٣٨٦	١٢،٥٠٪
من ٢٥ الى ٤٩=	٩٨	٤،٦٠٪	٣٢٧٢	١٢،٠٠٪
من ٥٠ وما فوق	٩٣	٤،٣٥٪	١٦٥٢٣	٦١،١٠٪
المجمـــــوع	٢١٤٠	١٠٠٪	٢٧٢٩٠	١٠٠٪

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

يلاحظ هنا ان نسبة المؤسسات التي تضم اقل من ٥ عمال هي ادنى نسبة في لبنان (٦٥،٧٪) وان نسبة المؤسسات التي تضم اكثر من ٤٩ عامل هي اعلى نسبة في لبنان (٤،٣٥٪) وكذلك الامر بالنسبة للمؤسسات التي تضم من ٢٥ الى ٤٩ عامل (١٠،٦٥٪) . كل هذه الاعتبارات تشير الى ان محافظة جبل لبـــنان (ونواحي بيروت بشكل خاص) هي المنطقة التي تبرز فيها ظاهرة تمركز الصناعة ونمو حجم المؤسسات .

ويتضح ذلك ايضا اذا نظرنا الى نسبة القوى العاملة الموجودة في كل فئة من المؤسسات فيظهر لنا ان نسبة العمال الموجودين في فئة المؤسسات التي تضم ٤٩ عامل وما فوق (اى ٦١،١٪) هي اعلى نسبة في لبـــنان .

اما متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة فهو ١٢،٨ عامل وهذا اكبر معدل .

..../...

ج - محافظة لبنان الشمالي

الجدول رقم ٥ : توزع المؤسسات والقوى العاملة في لبنان الشمالي				
فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	٦١٦	٧٨،٨٪	١٠٤٦	١٤،٦٪
من ٥ الى ٩ =	٩٢	١١،٨٪	٥٧٧	٨،٣٪
من ١٠ الى ٢٤ =	٤٥	٥،٨٪	٦٨١	٩،٦٪
من ٢٥ الى ٤٩ =	١٤	١،٨٪	٥١٢	٧،١٦٪
من ٥٠ وما فوق	١٤	١،٨٪	٤٣٦٥	٦٠،٣٤٪
المجموع	٧٨١	١٠٠٪	٧١٨٩	١٠٠٪

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

ان الظاهرة الاولى التي تلفت نظرنا هي ارتفاع نسبة المؤسسات الصغرى (اقل من ٥ عمال) اما الظاهرة الثانية التي تلفت النظر هي تمركز ٦٠،٣٤٪ من العمال في المؤسسات الكبرى (اكثر من ٤٩ عامل) وهي قليلة العدد (١٤ مؤسسة) .

اما متوسط عدد العمال في المحافظة فهو ٩،٢ عامل اي ثالث رقم في لبنان بعد جبل لبنان وبيروت .

..../....

الجدول رقم ٦ : توزع المؤسسات والقوى العاملة في لبنان الجنوبي

فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال في مؤسسات الفئة	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	٣٦٣	٨٣،٣٦٪	٥١٦	٣٣،٢٪
من ٥ الى ٩ =	٥١	١١،٨٪	٣١٨	١٧،٩٪
من ١٠ الى ٢٤ =	١١	٢،٥٤٪	١٨٠	١٠،١٪
من ٢٤ الى ٤٩ =	٧	١،٦١٪	٢٦٣	١٤،٨٪
من ٥٠ وما فوق	٣	٠،٦٩٪	٤٢٧	٢٤٪
المجموع	٤٣٥	١٠٠٪	١٧٨٤	١٠٠٪

المصدر : المستدون الوطني للضمان الاجتماعي .

من الملاحظ ان نسبة المؤسسات الصغرى (اقل من ٥ عمال) هي اكبر نسبة في لبنان (٨٣،٣٦٪) ونسبة المؤسسات الكبرى (٠،٦٩٪) هي اصغر نسبة في لبنان . اما متوسط عدد العمال في المؤسسة فهو ٤،١ وهذا الرقم ليس اصغر رقم بين المحافظات اللبنانية (الرقم الاصغر هو في البقاع) بسبب وجود مصفاة الزاهراني .

اما من ناحية توزع العمال بين فئات المؤسسات ، فئة المؤسسات الصغرى تضم ثلث العمال اما المؤسسات الكبرى (اكثر من ٤٩ عامل) فلا تضم الا ٢٤٪) من العمال وهي ادنى نسبة في كل لبنان .

لذلك يتضح لنا ان محافظة الجنوب هي اكثر المحافظات تخلفا من الناحية الصناعية .

..../...

ـ ٥ ـ محافظة البقاع :

الجدول رقم ٧ : توزع المؤسسات والقوى العاملة في البقاع				
فئة المؤسسات	عدد مؤسسات الفئة	نسبتها من جميع المؤسسات	عدد العمال	نسبتهم من جميع العمال
من صفر الى ٤ عمال	٢٤٧	٨١،٥٪	٣٥٩	٢٥،٤٪
من ٥ الى ٩ =	٢٧	٨،٨٪	١٧١	١٢٪
من ١٠ الى ٢٤ =	٢٤	٧،٩٪	٣٤٤	٢٤،٢٪
من ٢٥ الى ٤٩ =	٢	٠،٦٪	٧٠	٤،٩٪
من ٥٠ وما فوق	٤	١،٢٪	٤٨٠	٣٣،٥٪
المجموع	٣٠٤	١٠٠٪	١٤٢٤	١٠٠٪

المصدر : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٠

يلاحظ ان نسبة المؤسسات الصغرى مرتفعة جدا (وهي الثانية بعد نسبة الجنوب) ٠ ومن المظاهر التي تلفت النظر ان نسبة المؤسسات المتوسطة في البقاع (من ١٠ الى ٢٤ عامل) وهي ٧،٩٪ هي اكبر من هذه النسبة بالذات في محافظتي الجنوب والشمال ٠ وتضم نسبة من العمال (٢٤،٢٪) اكبر من نفس النسبة في المحافظتين المذكورتين ٠ واخيرا يلاحظ ان ثلث العمال (٣٣،٥٪) يعملون في المؤسسات الكبرى (اكثر من ٤٩ عامل) رغم انها لا تمثل الا ١،٢٪ من عدد المؤسسات ٠

اما متوسط عدد العمال في المؤسسة الواحدة فهو ٤،٧ اي ادنى رقم في لبنان ٠

..../...

٣) توزع التجهيزات الصناعية حسب الفروع ·

لقد استعملنا من اجل دراسة هذه الناحية المعلومات الاحصائية التي تنشرها مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني سنويا واعتمدنا اخر المعلومات المتوفرة وهي عن عام ١٩٦٨ · وليس لهذه المعلومات طابع الاحصاء الصناعي اذ انها ناتجة عن اجوبة المؤسسات الصناعية على الاستمارة التي ترسلها لها المصلحة المذكورة · لذلك لا تتصف تلك المعلومات بالدقة والشمولية المطلوبة لكنها تتصف بالحداثة النسبية اذ ان اخر احصاء صناعي قد اجري عام ١٩٦٤ ولا يمكننا الاعتماد عليه بعد ستة اعوام ·

ملاحظات :

١) ان الرساميل الموضوعة حسب المفهوم المستعمل في معلومات مصلحة الصناعة تحتوي على ما يلي :

- الارض (او العقار المؤجر)
- البنـــــاء ·
- الالات الصناعية ·
- تركيب الالات والدراسات ·
- المواد الاولية ، الماء ، الكهرباء ، المحروقات ، قطع التبديل المستعملة خلال ثلاثة اشهر ·
- اجور العمال خلال ثلاثة اشهر ·
- النفقات العامة خلال ثلاثة اشهر ·

٢) ان احصاءات مصلحة الصناعة تضم المؤسسات الحرفية ·

يستنتج من هذا الجدول ان تجهيزات الصناعة اللبنانية مبعثرة جدا بين الفروع وهذا دليل على تنوع الانتاج · اذا تفحصنا المؤشرين المتوفرين لدينا حول توزع الطاقة الانتاجية بين مختلف الفروع اي عدد العمال ورؤوس الاموال المستثمرة من خلال ادراج هذه الفروع حسب الحجوم المتناقصة لنسبة العمال ورؤوس الاموال العائدة فيها يتبين لنا ما يلي :

..../....

الجدول رقم ٨ : توزع التجهيزات الصناعية حسب الفروع عـــام ١٩٦٨

الفـــرع	عدد المؤسسات	نسبتها من المجموع	عدد العمال	نسبتهم من المجموع	الرساميل المستثمرة (١٠٠٠ ل.ل)	نسبتها الى المجموع	متوسط عدد العمال في المؤسسة	متوسط الرأسمال الموظف في المؤسسة (ل.ل.)	الرأسمال الموظف لعامل واحد (ل.ل.)
مقالـــــح	٢٩٨	٥،١٪	١١١٤	١،٦٪	٤٠٨٩٢	٠،٤٤٪	٢،٨٠	١٢ ٢٩٤	٤،٣٩٠
منتوجات غذائيـــة	٢٤١٠	٣٦،٣٪	١١٥١٣	١٧،٢٪	١٥٥ ٠٦٢	١٤،١٪	٤،٧٦	٦٤ ١٠٢	١٣ ٤٦٨
مشـــروبات	١٥٠	٢،٢٪	١٠٧٠	٢،٩٪	٣٥ ٧٦١	٣،٢٦٪	١٣،ـ	٢٣٨ ٤١٢	١٨،١٥٠
تبـــغ	١	٠٪	٣٠٥٠	٤،٥٪	٤٨٣٧٥	٤،٤٣٪	٣٠٥٠ـ		١٥٨٦٠
خيوط ونســـج	٣٠٦	٤،٦٪	٧٨٨٥	١١،٨٪	٢٤ ٤٨٠	٢،٢٣٪	٢٥،٥٢	٨١ ٣٥٦	٣ ١٠٥
احذية والبسة	٣٣٠	٤،٩٪	٤٤٠٦	٦،٥٪	٢٩ ٩٢٧	٢،٧٣٪	١٣،٣٥	٩٠ ٦٨٨	٦٧٩٢
خشـــب وتليين	١٦١	٢،٤٪	٢٠٠٦	٣٪	٢١،٥٧٣	١،١٧٪	١٢،٤٦	١٣٣ ،١٩٤	١٠ ٧٥٤
مفروشـــات	٤٦٨	٧٪	٥٣٥٦	٨٪	٤٢ ٠٠٤	٣،٨٣٪	١١،٤٤	٨٩ ٧٥٢	٧،٨٤٢
مـــون ورق ، ورق وكرتون	٥٦	٠،٨٪	١٢١	١،٣٪	٢٢ ٣٣٥	٢،٠٤٪	١٦،٤٥	٣١٨ ٨٣٩	٢٤ ٢٥١
طبا ـــــة	٢٦١	٤،٤٪	٢٤٠٨	٥،١٪	٤٦ ٧٧٣	٤،٢٧٪	١١،٤٠	١٥٦ ،٤٣٢	١٣ ٧٢٥
جلـــود	١١٥	١،٧٪	١٢٥١	١،٨٪	١٣ ٣٧٧	١،٢٢٪	١٠،٩٥	١١٦ ٣٢٩	١٠ ٦٢٦
مطـــاط	٣٥	٠،٥٪	٤٤١	٠،٦٪	٨ ٥٠٦	٠،٧٨٪	١٢،٦٠	٢٤٣ ٠٥٠	١٩ ٤٨١
منتوجات ومستحضرات كيماوية	٢٢٧٠	٣،٤٪	٢٢١٧	٣،٤٧٪	٦١ ٠١١	٥،٥٧٪	١٠،٢١	٢٦٨ ٧٠٣	٢٦ ٢٣٢

الجدول رقم ٨ : توزع التجهيزات الصناعية حسب الفروع عام ١٩٦٨ (تابع)

الفـــــرع	عـدد المؤسسات	نسبتها الى المجموع	عـــدد العمال	نسبتهم الى المجموع	الرساميل المستثمرة (٠٠٠ ال.ل)	نسبتها الى المجموع	متوسط عدد العمال في المؤسسة	متوسط الرأسمال الموظف في المؤسسة ل.ل	الرأسمال الموظف لعامل واحد (ل.ل ٠)
منتوجات البترول والفحم	٣٥	٠٫٥٪	٧٠٨	١٫٠٥٪	٧٣ ٨٧٧	٦٫٧٤٪	٢٠٫٢٣	٢١١٠ ٧٧١	١٠٤ ٣٤٦
منتوجات كيميائية غير معدنية	٦٦٠	١٠٪	٥٤٨٠	٨٫٢٪	٥٢ ٢٢٥	٤٫٧٧٪	٨٫٣٠	٧١ ١٣٠	٩ ٥٣٠
صناعات معدنية اساسية	٩	٠٫١٥٪	٧٢٠	١٫٠٥٪	٢٧٫١٤٨	٢٫٤٨٪	٨٠٫	٣٠١٦ ٤٤٤	٣٧.٧٠٥
منتوجات معدنية	٢٧٤	٤٫١٪	٤١٤٢	٦٫٢٪	٧١ ٢٠٧	٦٫٥٪	١٥٫١٢	٢٥٩ ٨٧١	١٧ ١٩١
اجهزة وتجهيزات كهربائية	١٠٥	١٫٥٪	٦٤٣	٠٫٦٪	٩ ٤٨٦	٠٫٨٧٪	٦٫١٢	١٠٫٣٤٤	١٤ ٧٥٣
اجهزة كهربائية منزلية	٤٥	٠٫٦٪	٦٣٣	٠٫٦٪	١٥٫٣٧٥	١٫٤٪	١٤٫٠٧	٣٤١ ٦٧٨	٢٤ ٢٩٠
معدات للنقل والتنقل	٧٢	١٫١٪	٣٤٦٧	٥٫٢٪	٥٩ ٨٤٣	٥٫٤٦٪	٤٧٫٦٠	٨١٦ ٧٧٥	١٧ ١١٣
صناعات مختلفة	١٧٦	٢٫٧٪	١٦٦٦	٢٫٤٪	٢٧ ٣٧٥	٢٫٤٠٪	٩٫٤٨	١٥٥ ٥٤٢	١٦ ٤٠٢
كهرباء وغاز	٨	١٫٢٪	٧٤٠	١٫١٪	٢٥٫٠٨٠	٢٫٣٪	٩٫٢٥	٣١٣٥٠٠٠	٣٣ ٨٩٢
صناعات التبريد	٣٦	٠٫٥٪	٤٣٦	٠٫٦٪	٣٦ ١٧٦	٣٫٣٪	١٢٫١١	١٠٠٤٩١١	٨٢ ٩٧٤
انتاج القوى الميكانيكية	٢١	٠٫٣٪	٤٢٤	٠٫٦٪	١١ ٨٦٠	١٫٠٨٪	٢٠٫١١	٥٦٤ ٧٦٢	٢٧ ١٧٢
خدمات صناعية مختلفة	٢٤٥	٣٫٦٪	٢٠٦٥	٣٪	١٧ ٧٧٥	١٫٦٢٪	٨٫٤٣	٧٢ ٥٥٤	٨ ٦٠٨
المجموع السنوي لكل الفروع	٦٦٦١	١٠٠٪	٦٦٫٧٨٤	١٠٠٪	١٠٩٤ ٥١٩	١٠٠٪	١٠٫٠٢٦	١٦٤ ٣١٦	١٦ ٣٨٩

المصدر : مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني ٠

الجدول رقم ٦ : اهم الفروع حسب حجم ونسبة العمالة المتناقصـــــــــــة ٠

الفرع	نسبة الفرع من عدد العمال	النسبة التراكمة
١ـ منتوجات غذائية	٪١٧،٢	٪١٧،٢
٢ـ خيوط ونسيـــج	٪١١،٨	٪٢٩
٣ـ منتوجات منجمية غير معدنية	٪٨،٢	٪٣٧،٢
٤ـ مفروشـــــات	٪٨	٪٤٥،٢
٥ـ احذية والبســة	٪٦،٥	٪٥١،٧
٦ـ منتوجات معدنيـة	٪٦،٢	٪٥٧،٩
٧ـ معدات للنقل	٪٥،٣	٪٦٣،١
٨ـ طباعـــــة	٪٥،١	٪٦٨،٢

المصدر : مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني ٠

٠٠٠٠/٠٠٠٠

الجدول رقم ١٠ : اهم الفروع حسب حجم نسبة الرساميل الموظفة المتناقصة ٠

الفـــرع	نسبة الفرع في الرساميل	النسبة المتراكمة
١ـ منتوجات غذائيـة	٪١٤،١	٪١٤،١
٢ـ منتوجات البترول والفحم	٪٦،٧٤	٪٢٠،٨٤
٣ـ منتوجات معدنية	٪٦،٥	٪٢٧،٣٤
٤ـ منتوجات ومستحضرات كيماوية	٪٥،٥٧	٪٣٢،١١
٥ـ معدات للنقـــل	٪٥،٤٦	٪٣٨،٣٧
٦ـ منتوجات منجمية غير معدنية	٪٤،٧٧	٪٤٣،١٤
٧ـ الطباعـــــــة	٪٤،٢٧	٪٤٧،٤١
٨ـ مفروشـــــــات	٪٣،٨٣	٪٥١،٢٤

المصدر : مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني ٠

اولا : من الملاحظ ان المنتوجات الغذائية هي الفرع الذي يأتي في رأس كل الفروع من حيث حجم رؤوس الاموال المستثمرة وعدد العمال ٠

ثانيا : من ناحية العمالة يلاحظ ان الفروع الخمسة الاكبر وهي : المنتوجات الغذائية ، الخيوط والنسيج المنتوجات المنجمية غير المعدنية ، المفروشات ، الاحذية والالبسة ، تشغل ٧،٥١٪ من عدد العمال الاجمالي ٠ بينما من ناحية رؤوس الاموال المستثمرة لا تصل الى هذه النسبة (اي اكثر من النصف) الا بتراكم رساميل الفروع الثمانية الاولى وهذا من دلائل التفوق الكمي للفروع الكثيفة العمالة (Labour Intensive) على القطاعات التي تتمتع بكثافة رأسمالية ٠ (Capital Intensive)

ثالثا : اذا قارننا رتبة الفروع في الجدولين رقم ٩ ورقم ١٠ وجدنا ان ما عدا فرع المنتوجات الغذائية ، ليس هنالك تطابق بين رتب الفروع في الجدولين ٠ اذ اننا نجد في الجدول ٩ وفي الرتب من ٢ الى ٥

٠٠٠٠/٠٠٠٠٠

صناعات اكثرها تعتبر من الصناعة الخفيفة المنتجة للمواد الاستهلاكية (خيوط ونسيج ، مفروشات ، احذية والبسة ...) (الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو فرع المنتوجات المنجمية غير المعدنية ويضم صناعة الزجاج والزجاجيات والسيراميك والاسمنت والكلس ومنتوجات الاسمنت . وكل هذه الصناعات تنتج لقطاع البناء الذي له اهمية استثنائية في الاقتصاد اللبناني لاسباب لا مجال لذكرها هنا والذي يستحوذ على قسط مهم من التشميرات بالرأسمال الثابت . وهذا الفرع يضم صناعات غير ممكننة بدرجة عالية (عدى صناعة الاسمنت) مما يفسر ايضا ورود ه في الرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة .)

اذا كان الفروع الواردة في الرتب الاولى من الجدول رقم ٩ هي بالطبع فروع تتسم بكثافة نسبية للعمالة ولاحظنا انها ايضا فروع تعتبر من الصناعة الخفيفة اجمالا اى المنتجة للسلع الاستهلاكية (... ، مفروشات ، احذية ، الخ) . وهذا دليل على العلاقة بين نوع الانتاج (السلع الاستهلاكية) والكثافة النسبية لعناصر الانتاج (هنا كثافة اليد العاملة) .

وبالمقابل ان الفروع التي تقع في الجدول رقم ١٠ بين الرتبة الثانية والخامسة تعتبر اكثرها من الصناعة المنتجة للسلع الوسيطة والرأسمالية (منتوجات البترول والفحم ، منتوجات معدنية ، منتوجات ومستحضرات كيماوية معدات للنقـــــل) .

وهذه الفروع تتسم بكثافة نسبية للرسملة. وهذا دليل اخر عن العلاقة بيـــن نوع الانتاج (السلع الوسيطة والرأسمالية) والكثافة النسبية لعناصر الانتاج (هنا الكثافة الرأسمالية) .

٤) توزع المؤسسات الصناعية حسب شكلها القانوني .

يتبين من التعدادين الصناعيين لعامي ١٩٦٤ و ١٩٥٤ توزيع المؤسسات من وجهة النظـــر هذه على الشـــكل التالـــي :

..../....

الجدول رقم ١١ ٠ توزع المؤسسات الصناعية حسب شكلها القانوني

الشكل القانوني للمؤسسة	عام ١٩٦٤	عام ١٩٥٤
ـ ملكية فردية	٥٤٪	٦٠٪
ـ شركات تضامن	٢٧٪	٣٥٪
ـ شركات مغفلة	٣٪	٢٪
ـ شركات توصية	٥٪	٢٪
ـ اشكال اخرى	١٪	١٪

المصدر : الاحصائين الصناعيين لعام ١٩٥٤ و ١٩٦٤

ويلاحظ من هذا الجدول اتجاه بطيء نحو تطور شكل الملكية لصالح الملكيات الجماعية على حساب الملكية الفردية للمؤسسة ٠ ومن المنتظر ان يكون هذا التطور قد استمر بعد عام ١٩٦٤ ، لكنه ليس بامكاننا الاستناد على احصاءات لتأكيد هذا القول بسبب عدم توفرها بعد تعداد عام ١٩٦٤ ٠ ورغم هذا التطور يلاحظ ان نسبة المؤسسات التي يملكها افراد كبيرة جدا ومن نتائجها صغر حجم المؤسسة ووجود الات قديمة في قسم منها مما يضعف جزئيا انتاجيتها ٠

ملاحظة : ان الاحصائين الصناعيين لعامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ لا يحملان الحرف ٠

٥) التركيب البنيوي للانتاج الصناعي ٠

يستنتج من معطيات الحسابات الاقتصادية لعام ١٩٦٨ ان تركيب الانتاج الصناعي لعام ١٩٦٨ كان كما يلي : (بملايين الليرات) ٠ من حيث توزع القيمة المضافة وقيمة الانتاج بين الفروع الرئيسية ٠

٠٠٠٠٠/٠٠٠٠

الجدول رقم ١٢ : التركيب البنيوي للانتاج الصناعي .

الفرع	القيمة المضافة في الفرع	نسبتها من المجموع	قيمة الانتاج بالفرع	نسبتها من المجموع
انتاج الصناعات الزراعية والغذائية	١٥٦،٥	٢٨٪	٤٧٨،٨	٣٤،٥٪
النسيج الجلود والملبوسات	١١٢،٧	٢٠،٥٪	٢٧٤،٨	١٩،٥٪
المواد المعدنية غير المعدنية	٧٣،٠	١٣،٤٪	١٢١،٨	٨،٤٪
صناعة مكائن الات	٧١،٥	١٢،١٪	١٧٨،٦	١٢،٧٪
خشب كاوتشوك حديد	٦٢،٦	١١،٥٪	١٧٠،٠	١١،٣٪
مشروبات	٤٥،٨	٨،٣٪	١٨،٦	٧،١٪
مختلف	٢١،٦	٥،٥٪	٧١،٤	٥،٧٪
المجموع	٥٥٢،٤	١٠٠٪	١٤٢١،٣	١٠٠٪

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية .

ويلاحظ من هذا الجدول ان الصناعات التي تحول المواد الزراعية والغذائية تساثر باكثر من ثلث انتا القطاع الصناعي ككل وبـ ٢٨٪ من القيمة المضافة وهي اهم مجموعة من الصناعات من حيث هذين المؤشرين .

ملاحظة : ان ارقام المحاسبة الوطنية تضم الحرف مع الصناعة .

٦) انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية

يتبين من دراسة الدكتورين عاصم عطا الله وسمير خاطر الصادرة عن مكتب التنمية الصناعية في وزارة الاقتصاد الوطني ـ في اب ١٩٦٦ بعنوان " القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله " ص ٢٤ الى ٢٧ ان القيمة المضافة للعامل لسنة ١٩٦٤ كانت تتطور كما يلي :

ـ ان فئة الحجم التي يصيب فيها انتاج العامل من القيمة المضافة اعلى مستوى هي فئة المؤسسات التي تضم من ٢٥ الى ٤٩ عامل في ٦ قطاعات من اصل ١٣ قطاع . تهي بالتالي فئة الحجم التي كانت فيها انتاجية العمل الاكثر ارتفاعا .

ـ بينما فئة الحجم التي يصيب فيها انتاج العامل من القيمة المضافة اصغر مستوى هي فئة المؤسسة التي تضم من ٥ الى ٩ عمال في ٦ قطاعات من اصل ١٣ قطاع. تهي بالتالي فئة الحجم التي كانت فيها انتاجية العمل الاكثر انخفاضا .

ان هذه الوقائع تدلنا على ان المؤسسات الصناعية الصغيرة (الشبه حرفية التي تضم من ٥ الى ٩ عمال) هي التي يصيب فيها العمل المستوى الادنى من الانتاجية . بينما المؤسسات الكبرى (من ٥٠ الى ٩٩ عامل) لا تشكل الفئة التي يصيب فيها العمل المستوى الاعلى من الانتاجية (ربما بسبب المشاكل الادارية التي تنتج عن هذا الكبر النسبي للمؤسسة وعدم اعتماد اساليب ادارية حديثة فيها . كما يشير تقرير الدكتورين عطاالله وخلاطص ٢٨ الى ان المؤسسات التي يصيب فيها العمل اعلى مستوى في الانتاجية هي المؤسسات التي تضم من ٢٥ الى ٤٩ عامل . اى ان هذه المؤسسات تستفيد من ارتفاع الانتاجية الذى يمنحها اياها حجمها الكبير نسبيا دون ان تتضرر من اساليب الادارة الشبه تقليدية .

٧) المواد الاولية والسلع الوسيطة ومصادرها .

ان مشكلة نقص المواد الاولية في لبنان هي من القضايا الاولى التي تطرح عادة امام القطاع الصناعي اللبناني رغم وجودها في الكثير من البلدان التي تملك صناعة كبيرة ومتطورة .

..../...

نرغبتنا في تقديم بعض المعلومات حول هذا الموضوع باستخراج نسبة الاستهلاكات الوسيطة (Consommations intermédiaires) المستوردة من مجموع الاستهلاكات الوسيطة في القطاع الصناعي ٠

لذلك اعتمدنا المعلومات المتوفرة في الحسابات الاقتصادية التي تصدرها مديرية الاحصاء المركزي في تقارير سنوية ٠ استخرجنا من تلك التقارير قيمة المستوردات المخصصة للاستهلاكات الوسيطة في الصناعة وقيمة الانتاج الصناعي ، ثم القيمة المضافة محليا في الصناعة ثم قيمة الاستهلاكات الوسيطة في الصناعة ٠ ومن ثم نستنتج نسبة المستورد من الاستهلاكات الوسيطة في الصناعة ٠

لقد لخصنا تلك المعلومات في الجدول رقم ١٢ ٠

الجدول رقم ١٢ : نسبة المستورد والمنتج محليا من الاستهلاكات الوسيطة ٠

السنة المؤشر	١٠٦٤	١٠٦٥	١٠٦٦	١٠٦٧	١٠٦٨
(١)	٣٢٠٫٦	٣٤٥٫٣	٣٥١٫١	٣٤٠٫٠	٤٠٢٫٤
(٢)	١٠٥٨٫٨	١١٨٨٫٦	١٣١١٫٢	١٢٧١٫٦	١٤٢١٫٣
(٣)	٤١٠٫٦	٤٢٦٫٤	٥١١٫٩	٤٩٢٫٦	٥٥٢٫٤
(٤)=٢-٣	٦٤٨٫٢	٧٦٢٫٢	٧٩٩٫٣	٧٨٧٫٠	٩٦٨٫٩
(٥)=(٤-١)/٤	٪٥٠٫٠٨	٪٥٤٫٧٠	٪٥٦٫٠٨	٪٥٥٫٦٦	٪٥٨٫٤٧
(٦)=١/٤	٪٤٩٫٩٢	٪٤٥٫٣٠	٪٤٣٫٩٢	٪٤٤٫٣٤	٪٤١٫٥٩

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية ٠

١) ـ استهلاكات وسيطة مستوردة للصناعة (بملايين الليرات)

٢) ـ قيمة الانتاج الصناعي ٠

٣) ـ القيمة المضافة محليا في الصناعة

٠٠٠٠/٠٠٠

(٤) ـ الاستهلاكات الوسيطة في الصناعة = (٢) ـ (٣)

(٥) ـ نسبة الاستهلاكات الوسيطة في الصناعة المنتجة محليا = $\frac{(٤)-(١)}{(٤)}$

(٦) ـ نسبة الاستهلاكات الوسيطة في الصناعة المستوردة من الخارج = $\frac{(١)}{(٤)}$

يلاحظ من خلال هذا الجدول ان نسبة المواد الاولية والسلع الوسيطة المستوردة قد تضاءلت بشكل ملحوظ في الفترة المدروسة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) . وهذا التطور ايجابي بحد ذاته ، ليدل على ان الصناعة اللبنانية تتطور باتجاه التقليل من الاعتماد على استيراد المواد الاولية وخصوصا المواد الوسيطة وتطور الصناعات المنتجة للمواد الوسيطة .

٨) الانتاج الصناعي والسوق الداخلية :

من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الصناعة اللبنانية عدم تمكنها حتى الان من تأمين الجزء الاكبر من السوق الداخلية لتصريف انتاجها والتوسع فيه .

سنبرز هذه الناحية هنا بتقييم نسبة المستوردات من الاستعمالات النهائية (Emplois Finaux) (الاستهلاك ، التثمير ، التصدير) للسلع الصناعية .

..../...

الجدول رقم ١٤ : نسبة المستورد والمنتج محليا من الاستعمالات النهائية للسلع الصناعية ٠

السنة المؤشر	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
(١)	١٠٥٨٫٨	١١٨٨٫٦	١٢١١٫٢	١٢٧١٫٦	١٤٦٦٫٣
(٢)	٦١١٫٦	١٠٠٠٫١	١١٥٠٫٥	١٠٠٦٫٧	١١٦١٫٨
(٣)	٣٢٣٫٦	٣٤٥٫٣	٣٥١٫١	٣٤١٫٠	٤٠٢٫١
(٤) = (٢) ـ (٣)	٥٨٥٫ـ	٦٥٤٫٨	٧٩٩٫٤	٦٦٠٫٧	٧٥٩٫٤
(٥) = (١) + (٤)	١٦٤٢٫٨	١٨٤٣٫٤	٢١١٠٫٦	١٩٤٠٫٣	٢١٨١٫٧
(٦)	١٢٥٫١	١٤٦٫١	١٦٥٫١	١٦٦٫٢	٢٣٨٫٢
(٧)	١٥١٨٫٧	١٧١٧٫٣	١٩٤٥٫٥	١٧٤٤٫١	١٩٤٣٫٥
(٨) = (٤) / (٧)	٪٣٠٫٥٢	٪٣٦٫٤٣	٪٤١٫٠١	٪٣٧٫٨٨	٪٣٩٫٠٧

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية ٠

(١) قيمة الانتاج الصناعي (بملايين الليرات) ٠

(٢) قيمة المستوردات من السلع الصناعية ٠

(٣) قيمة المستوردات من السلع الصناعية الوسيطة

(٤) قيمة المستوردات من السلع الصناعية المعدة للاستعمال النهائي = (٢) ـ (٣)

(٥) مجموع الموارد المتوفرة من السلع الصناعية = (١) + (٤)

(٦) الصادرات الصناعية ٠

٠٠٠٠/٠٠٠٠

(٧) الاستعمالات النهائية للسلع الصناعية = (٥) — (٦)

(٨) نسبة المستوردات في الاستعمالات النهائية للسلع الصناعية = (٤) / (٧)

ملاحظة : ان جزءا من السلع الوسيطة المستوردة يعاد تصديره دون ان يدخل في انتاج سلع في المعامل اللبنانية اي انه يعاد تصديره دون تحويل . لذلك يجب طرح هذه القيمة من المؤشر (٣) ان زيادته على المؤشرات (٤) و (٥) و (٧) . لكننا لم نحصل على تقدير هذا الجزء الا في الحسابات الاقتصادية لعام ١٩٦٤ التي تقدره بـ ٢٠١ مليون ليرة . اي حوالي ١،٥٪ من المؤشر (٧) وهي نسبة صغيرة جدا . لذلك تجاهلها .

فنستخلص من الجدول رقم ١٤ ان نسبة المستوردات في الاستعمالات النهائية للسلع الصناعية قد زادت في الفترة المدروسة رغم انخفاضها بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ . وهذه الظاهرة خطيرة تعبر عن تراجع نسبي للقطاع الصناعي رغم تقدمه بالارقام المطلقة .

..../...

٩) المؤسسات الادارية والفنية المنوط بها القطاع الصناعي

١) مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني :

هي اول مؤسسة ادارية انيطت بها قضايا الصناعة . وهي تقوم بمختلف الاعمال الادارية المتعلقة بالقطاع الصناعي من تسجيل المؤسسات الصناعية الى اعطاء شهادات منشأ وتلقي طلبات الحماية ومكافحة الاغراق ، وتأمين المعونات المالية وجمع المعلومات الاحصائية .

٢) معهد البحوث الصناعية :

هي مؤسسة ابحاث مهمتها تزويد الصناعات بالاستشارات الفنية واجراء الاختبارات . وهي تؤمن للمؤسسات العامة والخاصة الخدمات في حقل دراسة قابلية المشاريع للنجاح ، وتخطيط المصانع وتحسين المنتجات والتدقيق بجودتها ومختلف التجارب والابحاث التطبيقية . وهي مؤسسة مختلطة .

٣) مؤسسة المقاييس والمواصفات .

٤) مكتب التنمية الصناعية :

وقد انشئ هذا المكتب بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ الصادر في ١٩٦٧/٨/٥ ، وهو مكتب ملحق بوزارة الاقتصاد الوطني ومهمته :

- دراسة وضع الصناعات الموجودة وتفحص الطلبات المقدمة لخلق صناعات جديدة (والدراسات الاقتصادية والفنية الملحقة بالطلبات) ، وتحديد نسبة الحماية والتشجيع المطلوب لكل منها .
- القيام بابحاث فيما يختص : بتحسين نوعية المنتجات ، بالتنمية الصناعية ، باسواق التصدير بالحماية ، بالحوافز ، بالاغراق ، بالمنشأ الخ ....
- التقدم باقتراحات حول الحماية الجمركية ، والمنتجات التي يجب ان تخضع لاجازة استيراد والسياسة الصناعية ، هذا من اجل تنسيق وعقلنة عمل الحكومة في حقل التنمية الصناعية .

..../....

ـ ب ـ تطور الصناعة اللبنانية خلال السنوات الاخيرة ٠

اولا : تطور مجمل القطاع

ـ ١ ـ تطور التجهيزات وعناصر الانتاج :

يظهر هذا التطور من خلال الجدول التالي ،

الجدول رقم ١٥ : تطور التجهيزات وعناصر الانتاج في الصناعة

السنة	عدد المؤسسات	عدد العمال	الرساميل المستثمرة
١٩٦٥	٦١٣٨	٦٠٤٧٦	٨٦١،٠٦١،٠٠٠
١٩٦٦	٦٣١١	٦٣٢٦٧	١٨٦،٩٣١،٠٠٠
١٩٦٧	٦٥٧٦	٦١٦٨١	١،٠٢٦،٠١٥،٠٠٠
١٩٦٨	٦٦٦١	٦٦٧٨٤	١،٠٩٤،٥١٠،٥١٨

المصدر : مصلحة الصناعة ٠ وزارة الاقتصاد الوطني ٠

لقد زاد عدد المؤسسات خلال السنوات الاربعة المدروسة ٥٢٣ مؤسسة اي بنسبة ٨،٥٢٪ ٠

وازداد عدد العمال ٦٣٠٥ اي نسبة ١٠،٤٢٪ ٠

كما زادت الرساميل المستثمرة ٢٢٥،٤٤٤،٥٨٨ ل ل ٠ اي بنسبة ٢٠،٥٪ ٠

ان هذا النمو للرساميل المستثمرة في الصناعة بوتائر اسرع من وتائر نمو عدد العمال يشير الى ان الصناعة في لبنان تتجه في تطورها في هذه السنوات الماضية نحو زيادة الكثافة الرأسمالية ٠

وان نمو الرساميل الموظفة وحتى عدد العمال بوتائر اكبر من وتائر نمو عدد المؤسسات يدلنا على ان الصناعة تطورت بشكل عام في السنوات الماضية نحو انشاء منشآت اكبر حجما من ذي قبل ان من حيث عدد العمال او من حيث التجهيزات والرساميل المستثمرة ٠

٠٠٠٠/٠٠٠٠

ـ٢ـ تطور الانتـــــاج والصادرات

ويتضح هذا التطور من خلال الجدول التالي ٠

الجدول رقم ١٦ : تطور قيمة الانتاج والقيمة المضافة والصادرات بملايين الليرات الجاريـــة

السنة المؤشر	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قيمة الانتاج	١٠٥٨،٨	١١٨٨،٦	١٣١١،٢	١٢٧٦،٦	١٤٢١،٣
القيمة المضافة	٤١٠،٦	٤٦٢،٤	٥١١،١	٤٩٢،٦	٥٥٢،٤
الصـــادرات	١٢٥،١	١٤٦،٩	١٦٥،١	١٦٦،٢	٢٣٨،٢

المصدر : تقارير المحاســبة الوطنيـــة ٠

يلاحظ ان قيمة الانتاج بالاسعار الجارية قد زادت بنسبة ٣٤،٢٣٪ وان القيمة المضافة بالاسعار الجارية قد زادت بنسبة ٣٤،٥٣٪ ٠ بينما زادت قيمة الصادرات بنسبة ٩٠،٤٪ اى كادت تتضاعف واذا تفحصنا هذا التطور من خلال نسب النمو السنوية نجد ما يلي :

الجدول رقم ١٧ :وتائر نمو قيمـة الانتـــاج والقيمة المضافـــة والصـــــادرات

السنة	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
قيمة الانتاج	٪١٢،٢٦	٪١٠،٣١	٪٢،٤١	٪١١،٠٧
القيمة المضافة	٪١٢،٦١	٪١٠،٧٠	٪٣،٧٧	٪١٢،١٤
الصـــادرات	٪١٦،٧٨	٪١٣،٠١	٪١٨،٧٨	٪٢١،٤١

المصدر : تقارير المحاســـبة الوطنيـــة ٠

..../...

ان قيمة الانتاج قد تزايدت بوتائر عالية (بين ١٠٪ و ١٢٪) عدى عام ١٩٦٧ حيث تضاءل الانتاج بسبب الحرب، ثم استعاد نموه بالوتائر السابقة عام ١٩٦٨ ٠

وقد سجل تطور القيمة المضافة نفس التقلبـــــات ٠

اما الصادرات الصناعية فقد تزايدت بوتائر اكثر ارتفاعا من تزايد قيمة الانتاج والقيمة المضافة ولم تتدنى هذه النسبة عام ١٩٦٧ لكنها ازدادت بسبب ارتفاع الصادرات اللبنانية الى بلدان المشرق العربي الناتج عـــن اغلاق قناة السويس ٠ ان هذا النمو للصادرات الاسرع من نمو قيمة الانتاج يشير الى ظاهرة اعتماد الصناعة المتزايد على الاسواق الخارجية بسبب صعوبة التصريف النسبية في السوق اللبنانية وتدني نسبة تغطيتها للسوق الداخلية ٠

وتجدر الملاحظة اخيرا الى ان نمو المؤشرات الثلاثة لعام ١٩٦٦ قد تدنى عن وتائر النمو لعام ١٩٦٥ ٠

٠٠٠٠/٠٠٠

ثانيا : تطور القطـــاع الصناعي حسب الفـــروع :

١ــ تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع (١)

يظهر هذا التطور من خلال الجدول ١٨ كما يلي :

ــ المقالـــــع : لقد ازداد عدد المؤسسات في هذا الفرع بنسبة ١٨٪ تقريبا بين عام ١٩٦٦ و١٩٦٨ وقد هبط هذا العدد عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٧ وتضاءل عدد العمال من ٢٣٠٥ الى ١١١٤ اى بنسبة اكثر من ٥٠٪ كذلك تضاءلت الرساميل المستثمرة من ٧،٦٦٩ مليون ليرة الـــى ٤،٨٩٢ مليون اى حوالي ٢٠٪ . وربما يعود هذا التطور الى الازمة التي عانتها قطاع البناء والتشييد في هذه المرحلة وتحوله التدريجي عن استعمال الحجر كمادة اساسية في البناء .

ــ المنتوجات الغذائية : لم يزداد عدد المؤسسات الا بشكل ضئيل ، ٦٠ مؤسسة بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨ اى اقل من ٣٪ وذلك بسبب هبوط عددها بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٦٨ . وازداد عدد العمال بنسبة ١٠٪ وتزايدت الرساميل المستثمرة بنسبة ٢٠٪ . ويدلنا هذا التطور المتفاوت على ان المؤسسات الجديدة التي تنشأ هي مؤسسة كبيرة كثافتها الرأسمالية مرتفعة اكثر من كثافة المؤسسات القديمة وحجمها اكبر وهي تستخدم عددا اكبر من العمال .

ــ المشروبـــات : انخفض عدد المؤسسات بشكل بسيط (٦ مؤسسات اى ٤٪) ولم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٪ بعد ان سجل هبوطا بسيطا عام ١٩٦٦، لكن الرساميل المستثمرة ازدادت بنسبة ١٦٪ وبشكل شبه مستمر . وهذا التطور ايضا دليل على توسع المؤسسات وزيادة رساميلها مع تناقص عددها .

---

(١) ان المعلومات الاحصائية التي تنشرها مصلحة الصناعة حول هذا الموضوع ليست شاملة او متماسكة لان المصلحة تنشر المعلومات الواردة في اجوبة الصناعيين على استمارتها السنوية ، وان عددا لا بأس به من الصناعيين لا يجيب . لذلك تعتبر هذه المعلومات مجرد قياس تقريبي جدا عن تطورات تجهيزات مختلف الفروع .

..../....

ـ التبغ : هناك مؤسسة واحدة وقد تناقص عدد عمالها بين ١٩٦٦ و ١٩٦٧ بنسبة ٢٠٪، ثم بين ١٩٦٧ و ١٩٦٨ بنسبة قليلة : ١٪ تقريبا . اما الرساميل الموظفة فيبدو انها لم تتغير .

ـ خيوط ونسيج : ازداد عدد المؤسسات بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨ في هذا الفرع بنسبة حوالي ٢٧٪ وازداد عدد العمال بنسبة ٨٠٪ . اما الرساميل الموظفة فيظهر من الاحصاءات انها تضاءلت حوالي ٥٠ مليون ليرة . لكن من المرجح ان يعود ذلك الى خطأ احصائي . واذا رددنا هذا الخطأ بين قوسين ، يتبدى لنا ان متوسط عدد العمال في المؤسسة قد ارتفع .

ـ احذية والبسة : لقد ازداد عدد المؤسسات في هذا الفرع بشكل مضطرد وبنسبة ٣٢٪ بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٨ . كذلك بالنسبة الى عدد العمال الذي ازداد ايضا بشكل مضطرد ، بنسبة ٣٥٪ . اما الرساميل المستثمرة فقد ازدادت بنسبة ٤٢٪ اي بنسبة اكبر بقليل من نسبة ارتفاع عدد العمال واكبر من نسبة ارتفاع عدد المؤسسات . وهذه الفوارق بنسب النمو تدلنا على ان هذا الفرع يتطور ايضا باتجاه ضم مؤسسات اكبر من حيث عدد العمال وحجما من حيث حجم الرساميل المستثمرة .

ـ خشب وتأثيث : ارتفع عدد المؤسسات بنسبة حوالي ٢٧٪ وازداد عدد العمال بشكل مضطرد وبنسبة ٤٧٪ كما ارتفعت الرساميل المستثمرة بنسبة ٣٧٪ . وهذه النسب تشير الى ان هذا الفرع يتطور باتجاه توسع العمالة في مؤسساته بشكل رئيسي مع ارتفاع الرساميل المستثمرة في المؤسسة ، لكن بنسبة اقل من ارتفاع عدد العمال .

ـ مطبوعات : ارتفع عدد المؤسسات بنسبة ٢٨٪ كما ارتفع عدد العمال بنسبة ٥،٣٪ (مع انخفاض عام ١٩٦٧ بسبب نتائج الحرب على تصرفات المستهلكين اللبنانيين والحرب وقد عوض النمو في عام ١٩٦٨ عن هذا الانخفاض) . وقد تضاءلت الرساميل المستثمرة في هذا الفرع بنسبة ١٠٪ تقريبا .

وهذه النسب تشير الى ان هذا الفرع يتطور باتجاه تكاثر المؤسسات الصغرى التي تستخدم عددا صغيرا من العمال وتجهيزات قليلة .

..../...

ـ مسجون ورق ، ورق وكرتون : لقد ارتفع عدد المؤسسات في هذا الفرع بنسبة ١٤٪ اما عدد العمال فقد ارتفع بنسبة ٤٠،٦٪ (وشهد عام ١٩٦٨ اكبر نسبة نمو) اما الرساميل المستثمرة فقد ارتفعت بنسبة ١٤٨٪ وهي نسبة نمو مرتفعة جدا • ومن دلائل هذا النمو السريع ان هذا الفرع يتطور باتجاه توسع المؤسسات الموجودة بشكل سريع مع زيادة الرساميل المستثمرة بنسبة تعادل ثلثة اضعاف نسبة ازدياد القوى العاملة •

ـ طباعـــــــــة : ازداد عدد المؤسسات بنسبة ٢٤٪ ، لكن عدد العمال تضاءل بنسبة ٣،٣٪ (وهذا التناقص حصيلة ازدياد عدد العمال في عام ١٩٦٦ وتهبوطه بسرعة عام ١٩٦٧ بسبب الحرب وارتفاعه من جديد عام ١٩٦٨ لكن دون ان يعود ليساوي عدد العمال عام ١٩٦٥)

ـ الجلـــــــــود : لقد ازداد عدد المؤسسات العاملة في هذا الفرع بنسبة ٤،٥٪ (رغم انخفاض بسيط عام ١٩٦٧) • اما عدد العمال فقد انخفض ٦،٦٪ (وكان هذا الانخفاض اكبر من ذلك لولا الارتفاع السريع الذي اصابه عدد العمال في هذا الفرع عام ١٩٦٨)

ـ المطـــــــــاط : لم يتغير عدد المؤسسات في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ • لكن عدد العمال قد ازداد بنسبة ٦٥٪ ، كما ازدادت الرساميل الموظفة بنسبة ٢١٢٪ وهي نسبة قوية جدا • ويدلنا هذا التطور على توسع سريع للمؤسسات الموجودة مع ميل هذا التوسع الى زيادة الكثافة الرأسمالية •

ـ منتوجات وستحضرات كيماوية : ازداد عدد المؤسسات في هذا الفرع بنسبة ١١،٣٪ (رغم الانخفاض الذي اصاب هذا العدد في سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧) كما ازداد عدد العمال بنسبة ٥٦،٤٥٪ والرساميل المستثمرة بنسبة ١٢٦٪ وهي نسبة مرتفعة جدا • وتدلنا هذه النسب على ان الفرع يتطور باتجاه توسع سريع للمؤسسات الموجودة مع زيادة الرساميل المستثمرة فيها وزيادة العمال (لكن بنسبة اقل) ، وان زيادة المؤسسات الجديدة هي محدودة جدا •

ـ منتوجات البترول والفحم : لم يتغير عدد المؤسسات ، لكن عدد العمال تضاءل بنسبة ١١،٢٪ ولم يتغير ايضا حجم الرساميل المستثمرة • وتشير هذه النسب الى انه لم تطرأ تغيرات ملحوظة على هذا الفرع عدا انخفاض عدد عماله •

٠٠٠/٠٠٠

ـ منتوجات غذائية غير معدنية : انخفض عدد المؤسسات في هذا الفرع (رغم ارتفاعه حتى عام ١٩٦٧) بنسبة ٤٪ . كما انخفض هذا العدد باضطراد بين ١٩٦٥ و ١٩٦٨ وبنسبة اجمالية تدرجها ٢٤،٢٪ .

ـ صناعات معدنية اساسية : لم يتغير عدد المؤسسات في هذا الفرع بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ . لكن عدد عمال الفرع ازداد (رغم انخفاض بسيط عام ١٩٦٨) بنسبة ١٣،٦٪ . كما انه لم يتغير حجم الرساميل المستثمرة تغيرا يذكر (رغم انخفاضه بنسبة ١٥٪ عام ١٩٦٧ وقد عوض عنه عام ١٩٦٨) وتشير هذه النسب الى ان هذا القطاع لم يتطور تطورا ملموسا في هذه الفترة .

ـ منتوجات معدنيـــــة : ازداد عدد المؤسسات بشكل بسيط جدا وبنسبة اقل من ١٪ . (بسبب انخفاض عدد المؤسسات عام ١٩٦٧ بنسبة ١٠٪ ما اعاد عددها عام ١٩٦٨ الى نفس المستوى الذي كان عليه تقريبا عام ١٩٦٥ . لكن عدد العمال قد انخفض بنسبة ٦،٤٨٪ بين ٦٥ و ١٩٦٨ وكان تداعياته منوجات في هذه الفترة . اما الرساميل المستثمرة فقد انخفض حجمها بنسبة ٥، . . وتشير هذه النسب الى تراجع ولو بطيء في هذا الفرع بشكل عام .

ـ اجهزة وقطع غيار كهربائية : لقد ارتفع عدد المؤسسات في هذا الفرع بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ بنسبة ٤٦٪ كما ارتفع عدد العمال بنسبة ٢٢،٦٪ وكذلك ازداد الرأسمال الموظف بنسبة ١٣،٩٪ . وتدلنا هذه النسب على ان هذا القطاع يتطور باتجاه ازدياد المؤسسات المتوسطـــة الحجم خصوصا من حيث التجهيزات المستعملة .

ـ اجهزة كهربائية : لقد ازداد عدد المؤسسات في هذا الفرع (رغم الانخفاض البسيط الذي طرئ عليه عام ١٩٦٨) بنسبة ٢٥٪ ، كما ارتفع عدد العمال بنسبة ٦٧٪ اي انه اوشك ان يتضاعف كذلك ازدادت الرساميل المستثمرة في الفرع بنسبة ٥٣،٨٪ . وتشير هذه النسب الى ان هذا القطاع يتوسع باتجاه ازدياد عدد مؤسساته ونمو حجم الرساميل الموظفة فيهـــا ونمو سريع لعدد العمال فيها .

ـ معدات للنقـــــل : لم يطرأ الا تغيير طفيف على عدد المؤسسات في هذا الفرع (انخفاض بنسبة اقـــل من ١٪ بين ١٩٦٦ و ١٩٦٨ عد انخفاض ملموس عام ١٩٦٧) ، لكن عدد العمال قد

. . . . . /. . .

ازداد بنسبة ١١،٦٪ ، كما ازداد حجم الرساميل المستثمرة بنسبة ٢٩،١٢٪ . يستنتج من هذه النسب ان الفرع يتطور باتجاه توسع المؤسسات الموجودة خصوصا من حيث كثافتها الرأسمالية .

ـ كهرباء وغـــــاز : ازداد عدد المؤسسات (في هذا الفرع من ٥ الى ٨ مؤسسات بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٨ اي بنسبة ٦٠٪ . كما ازداد عدد العمال بنسبة ٣٠٠٪ والرساميل المستثمرة ارتفع حجمها بنسبة ٦٢٨٪

ـ صناعة التبريد : تضاءل عدد المؤسسات في هذه الصناعة بشكل بسيط عام ١٩٦٧ (اي من ٣٨ الى ٣٦ مؤسسة) بنسبة ٥٪ تقريبا . كما ازداد عدد العمال في الفرع بين عام ١٩٦٦ وعام ١٩٦٨ بنسبة ٢٧،٨٥٪ (رغم انخفاضه بنسبة ٤٧،٢٪ عام ١٩٦٧) . كذلك ارتفعت الرساميل العاملة في الفرع بنسبة ١٢،٥٪ . وتشير هذه التغيرات الى انه يتطور ببطء ودون تقلبات مهمة عدى الازمة التي اصابته عام ١٩٦٧ والتي ادت الى انخفاض عدد العمـــــال .

ـ انتاج افلام سينمائية : ازداد عدد المؤسسات النشطة في هذا الفرع بنسبة ٣١٪ ، كما ازداد عدد العمال بنسبة ٥٣،٦٪ وحجم الرساميل المستثمرة بنسبة ٥١،٤٪ . ونستنتج من هذه الارقام ان الفرع ينمو باتجاه زيادة عدد المؤسسات وازدياد عدد العمال وحجم الرساميل المستثمر في المؤسســـــات .

..../...

الجدول رقم ١٨ : تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع .

السنة	١٩٦٥			١٩٦٦		
الفرع	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة الاف ل.ل	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة الاف ل.ل
مطاحن				٣٣٧	٢٣٠٥	٧،٦٦٩
منتوجات غذائية	٢٣٥١	١٠٢٨١	١٢٠،٠٠٠	٢٤١٣	١٠٤٨٧	١٣٧،٢١٦
مشروبات	١٥٦	١٠١٨	٣١،٠٠٠	١٥٤	١٨٦٤	٣٤،١٨٦
تبغ	١			١	٢٨٤٠	٤٨،٣٥٧
نسيج	٢٤٣	٤٨٤٠	٧٤،٠٠٠	٢٦٥	٦٠٥٥	٩٢،٤٠٤
احذية والبسة	٢٥٠	٢٢٤٤	٢١،٠٠٠	٢٧٧	٣٦٤٦	٢١،٩١٧
خشب وفلين	١٢٧	١٢٦٧	١٣،٠٠٠	١٣٧	١٧٨٥	١٥،٦٢٠
ورق ومطبوعات	٣٦٥	٥٠٨٤	٤٧،٠٠٠	٣١٥	٥١٣٧	٤٦،٥٦٦
جلود وفراء ومدبوغات	٤٩	٤٦٤	٦،٠٠٠	٢١	٥٨٤	١٦،٤٧٨
مطاط	٢٢٦	٣٥٢٥	٤٦،٠٠٠	٢٨٧	٣،٩٣٣	٥٩،١٨٠
بلاستيك	١١٠	١٢٤٨	١٤،٠٠٠	١١١	١،١٤٨	١٤،٦٨٣
كيماويات	٣٥	٢٦٦	٤،٠٠٠	٣٤	٢٦٦	٥،١٣٢
منتوجات ومستخرجات كيماوية	٢٠٤	١٤٨١	٢٧،٠٠٠	١٦٧	١٨٣٥	٥٠،٦١٩

الجدول رقم ١٨ : تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع (تابع ١)

السنة	١٩٦٥			١٩٦٦		
الفرع	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة
منتوجات البترول والفحم				٣٥	٧١٧	٧٣،٦٥٠
منتوجات كيميائية غير معدنية	٦٨٧	٧٢٥١	١١٣،٠٠٠	٦٨٣	٦١٨٠	١٢٢،٨٨٣
صناعات معدنية اساسية				١	٦٣٤	٢٧،٥١٦
منتوجات معدنية	٢٧٢	٤٤٢١	٧٧،٠٠٠	٢٨٢	٤١٠٦	٥٩،٠٨٩
اجهزة وآلات غير كهربائية				٧٢	٤٨٥	٨،٣٤٠
اجهزة كهربائية	٢٦	٣٢٢	١٠،٠٠٠	٤٤	٥٣٨	١٢،٧٨٩
معدات النقل				٧٤	٢،١٩٢	٤٦،٤٢٥
صناعات مختلفة	١٠٢١	١٤٥٣٣	٢٥٣،٠٠٠	١٤٨	١٤٢٤	٢٢،٧٦٤
كهرباء وغاز				٥	١٨٥	٣،٤٤٥
التوريد				٣٨	٣٤١	٣٢،١٤٢
انتاج الدعم السينمائية				١٦	٢٧٦	١٢،١١٢
معدات صناعية مختلفة				٢٦٨	١٧٦٤	١٣،٧٣١
المجموع السنوي لكل الفروع	٦١٣٨	٦٠٤٧١	٨٦،٠٦٦	٦٣١١	٦٣٢١٧	٩٨٦،٩٣١

المصدر : مصلحة الاحصاء في وزارة الاقتصاد الوطني .

الجدول رقم ١٨ : تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع (تابع ٢)

السنة	١٩٦٧			١٩٦٨		
الفروع	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة الاف ل٠ل٠	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة الاف ل٠ل٠
مقالع	٣١٨	١١٥٤	٤،٩٧٠	٣٩٨	١١١٤	٤،٨٩٢
منتوجات غذائية	٢٥٠٦	١٠٨٧١	١٣٨،١٢٠	٢٤١١	١١٥١٣	١٥٥،٠٦٢
مشروبات	١٥١	١،٤٠	٣٣،١٠٤	١٥٠	١١٧٠	٣٥،٧٦١
تبغ	١	٣٠٨٣	٤٨،٣٧٥	١	٣٠٥٠	١،٣٧٥
خيوط ونسيج	٢٩٧	٦١٥٣	١٩،٣٥٥	٣٠٩	٧٨٨٥	١١٤،٤٨٠
احذية والبسة	٢٨٣	٣٨٤٣	٢٤،٢٠٣	٣٣٠	٤٤٠٦	٢٩،٩٢٧
خشب وفليين	١٦٢	١٩٨٧	٢٠،١٦٢	١٦١	٢٠٠٦	٢١،٥٧٣
مفروشات	٤٠٤	٤٧٢٠	٤٢،٢٤٧	٤٦٨	٥٣٥٦	٤٢،٠٠٤
صمجون ورق ، ورق وكرتون	٥٢	٦٢٦	١٨،١٩٠	٥٦	٩٢١	٢٢،٣٣٥
طباعة	٢٦٠	٣١٨٠	٨٠،٧٤٢	٢٩٦	٣٤٠٨	٤٦،٧٧٣
جلود	١٠٨	١٦٨	١١،٣٦٢	١١٥	١٢٥٩	١٣،٣٧٧
مطاط	٣٥	٢٨٢	٥،٢٢٨	٣٥	٤٤١	٨،٥٠٦
منتوجات ومستحضرات كيماوية	١٩٤	٢٢٢٤	٥٢،٠٥٣	٢٢٧	٢٣١٧	٦١،٠١١

الجدول رقم ١٨ : تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع (تابع ٣)

السنة	١٩٦٧			١٩٦٨		
الفروع	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة	عدد المؤسسات	عدد العمال	رؤوس الاموال المستثمرة
منتوجات البترول والفحم	٣٠	٧١٦	٧٣،٨٠٨	٣٥	٧٠٨	٧٣،٨٧٧
منتوجات منجمية غير معدنية	٧٠٧	٦١٢٠	١٥٤،٠١٧	٦٦٠	٥٤٨٠	١٥٢،٢٢٥
صناعات معدنية اساسية	١٠	٧٣١	٢٣،٠٩٤	٩	٧٢٠	٢٧،١٤٨
منتوجات معدنية	٢٠٤	٤٤١٣	٦٠،٢٤٢	٢٧٤	٤١٤٢	٧١،٢٠٧
اجهزة وتطع غير كهربائية	١٠٢	٦٤٦	٩،٦١٧	١٠٥	٦٤٣	٩،٤٨٦
اجهزة كهربائية	٤٧	٥٥٦	١٥،١٨٥	٤٥	٦٣٣	١٥،٣٧٥
معدات للنقل	٧٠	٣٤٠٠	٤٦،٢٣٢	٧٣	٣٤١٧	٥٩،٨٤٣
صناعات مختلفة	١٦٢	١٤١١	٢٦،٢١٨	١٧٦	١٦٦٩	٢٧،٣٧٥
كهرباء وغاز	٥	٢٢٣	٦،٣٢٥	٨	٧٤٠	٢٥،٠٨٠
صناعات تبريد	٣٨	١٨٠	١٤،٦٧٤	٣٦	٤٣٦	٣٦،١٧٦
انتاج افلام سينمائية	١٥	٢١٧	١١،٣٦٢	٢١	٤٢٤	١١،٨٦٠
خدمات صناعية مختلفة	٢٨٨	١٨٦٧	٦٤،٧٠٠	٣٤٥	٢٠٦٥	١٧،٧٧٥
المجموع السنوي لكل الفروع	٦٥٧١	٦١،٦٨١	١،٠٣٦،٠١٥	٦٦٦١	٦٦٧٨٤	١،٠١٤،٥١٠

المصدر : وزارة الاقتصاد الوطني ـ مصلحة الصناعة .

— ٢ — تطور الانتاج والصادرات :

سنتعرض هذا الاستعراض لتطور مختلف الفروع المعتمدة في المحاسبة الوطنية - وقد اتخذنا من تقارير المحاسبة الوطنية مصدرا لمعلوماتنا في الجداول التالية :

تطور قيمة الانتاج :

الجدول رقم ١٩ : تطور قيمة الانتاج الصناعي حسب الفروع بملايين الليرات .

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المواد الغذائية والزراعية	٣٧٢،٢	٤١٤،٧	٤٣٧،٦	٤٨١،٤	٤٨٧،٨
النسيج الجلود الملبوسات	٢١٢،٧	٢٣٧،٦	٢٦١،٨	٢٣٨،١	٢٧٤،٨
المواد المنجمية غير المعدنية	١٠٥،٢	١١٦،٦	١٢٧،٠	١٢٦،٩	١٣١،٨
معادن مكائن الالات	١٣٠،٦	١٥٤،١	١٧٦،٧	١٦٤،١	١٧٨،٦
خشب كاوتشوك كيمياء	١٠٨،٣	١٢١،٧	١٣٣،٦	١٣٦،٦	١٧٠،٠
مفروشـــات	٧١،٨	٨٠،٤	٩٠،٥	٦٤،٥	٩٨،٩
مختلـــف	٥٨،—	٦٣،٥	٧٣،٩	٦٧،٢	٧٩،٤
المجمـــوع	١٠٥٨،٨	١١٨٨،٦	١٣١١،٢	١٢٧٩،٦	١٤٢١،٣

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنيـــة .

..../....

ان نسبة نمو مجموع الانتاج الصناعي خلال فترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ هي ٣٤،٢٤٪ . وهناك مجموعات من الفروع نمى انتاجها بوتائر ابطأ من المعدل وهي فروع :

ـ المواد الغذائية الزراعية التي نمت بنسبة ٣١،٦٪

ـ النسيج والجلود والمليوسات التي نمت بنسبة ٢٩،٢٪

ـ المواد المنجمية غير المعدنية التي نمت بنسبة ٢٥،٣٪

وهذا الامر متوقع بالنسبة للمواد الغذائية والزراعية اذ انها فروع تقليدية وهي اكبر الفروع في الصناعة اللبنانية ، وكذلك الامر بالنسبة للنسيج والجلود .

اما بالنسبة لفروع المواد المنجمية غير المعدنية فهو قطاع يضم بشكل رئيسي مواد البناء (اكثر من ٨٥٪ من قيمة الانتاج) اي الحجارة والرمل ، والاسمنت والكلس ومصنوعات الاسمنت وغيرها) وبما ان قطاع البناء اصيب بازمة حادة ابتداء من عام ١٩٦٦ رأينا انتاج تلك الفروع يتضاءل ابتداء من عام ١٩٦٦ رغم انه استعاد شيئا من النشاط عام ١٩٦٨ .

وهناك مجموعة فروع اخرى نمى انتاجها بوتائر اسرع من وتائر نمو المجموع وهي فروع :

ـ المعادن والمكائن والالات التي نمت بنسبة ٣٦،٧٥٪

ـ الخشب والكاوتشوك وكيمياء التي نمت بنسبة ٥٧،٠٪

ـ المفروشات التي نمت بنسبة ٣٧،٧٤٪

ـ مختلف التي نمت بنسبة ٣٦،٨٪

ان مجموعة الفروع تلك هي بمجملها فروع حديثة وحصتها بقيمة الانتاج لا تزال ضعيفة وهي تنمو بسرعة اكبر من الفروع التقليدية السابقة الذكر .

فمجموعة فروع المعادن والمكائن والالات هي فروع حديثة نسبيا وتضم فروع المواد المنجمية المعدنية والمعادن ، والمصنوعات المعدنية وخصوصا الالومينيوم وهي فروع نمت بسرعة في السنوات الاخيرة .

اما فروع الخشب والكاوتشوك والحديد فتضم انتاج الخشب والمصنوعات الخشبية والورق والكرتون والمصنوعات الكيماوية والكاوتشوك ومواد البلاستيك . ومن المعروف ان صناعة الكرتون والورق نمت بسرعة كبيرة في السنوات الاخيرة بسبب انفتاح الاسواق العربية لها ونمو فروع المطابع والنشر . كذلك الامر بالنسبة للمصنوعات الكيماوية والكاوتشوك والبلاستيك . وهي الفروع التي اصابت اكبر نسب نمو في الصناعة اللبنانية .

..../...

رغم سببها اي انخفاض عام ١٩٦٧ عكس غالبية الفروع الاخرى . وفي ما يختص بفرع المفروشات فانه نما بمعدلات اسرع من المعدل الوسط رغم الانخفاض الكبير الذي حصل في قيمة الانتاج عام ١٩٦٧ بسبب الطابع المعمر للسلع التي ينتجها والتي ليست من السلع ذات الطابع الاستهلاكي اليومي . فاثرت حرب حزيران ١٩٦٧ على تصرفات المستهلكين اللبنانيين والعرب الذي يشترون المفروشات اللبنانية باتجاه تأجيل مشترواتهم ، فتحول هذا الطلب المكبوت الى حد كبير الى عام ١٩٦٨ مما عوض عن انخفاض المبيعات عـــام ١٩٦٧ .

اما الصناعات المختلفة وهي تضم صناعات النشر والفنون التصويرية ، والالات الدقيقة والبصرية ، والصياغة ، وصناعة الالعاب والالات الموسيقية وغيرها فقد اصابت نسبة نمو اكبر من النسبة الوسيطة بقليل .

بعد ان عرضنا تطور قيمة الانتاج الصناعي حسب الفروع سنعرض تطور مشاركة الفروع في قيمـــة الانتاج الصناعي العام :

الجدول رقم ٢٠ : تطور مشاركة مختلف الفروع في قيمة الانتاج الصناعي بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨

السنة	١٩٦٤	١٩٦٨	تطور حصة الفرع
المواد الغذائية الزراعية	٣٥،١٪	٣٤،٣٪	ـ ٠،٨٪
النسيج الجلود الملبوسات	٢٠٪	١٩،٣٪	ـ ٠،٧٪
المواد المنجمية غير المعدنية	٩،٩٪	٩،٢٪	ـ ٠،٧٪
معادن مكائن الات	١٢،٣٪	١٢،٥٪	+ ٠،٢٪
خشب كاوتشوك كيمياء	١٠،٢٪	١١٪	+ ٠،٨٪
مفروشات	٦،٧٪	٦،٩٪	+ ٠،٢٪
مختلف	٥٪	٥،٥٪	+ ٠،٥٪

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنيـــة .

ويستخلص من هذا الجدول ان حصص الفروع الثلاثة الاولى قد تضاءلت في قيمة الانتاج وهي الفروع التقليدية ، بينما ارتفعت حصص مجموعة الفروع الاربعة الاخيرة في قيمة الانتاج وهي الفروع الحديثة نسبيا ٠

وقبل ان ننتهي من بحث تطور قيمة الانتاج الصناعي يجدر بنا ان نلاحظ ان هذه القيمة انخفضت عام ١٩٦٧ نسبة ٤١ر٢٪ ٠ هناك بعض الفروع انخفضت فيها قيمة الانتاج كالنسيج والجلود والملبوسات (ربما لانها تنتج سلع غير معدة للاستهلاك اليومي يمكن تأجيل شرائها) ٠ كذلك ايضا بالنسبة للمواد المنجمية غير المعدنية (وهذا عائد الى ازمة قطاع البناء) وبالنسبة للمعادن والمكائن والالات (وسبب ذلك يعود الى ازمة القطاع الصناعي وقطاع البناء) ٠ وقد انخفضت ايضا قيمة انتاج فروع المفروشات (لانها فروع تنتج سلع غير معدة للاستهلاك اليومي يمكن تأجيل ابتياعها في فترة الازمات) ، وقيمة انتاج الفروع الوقاعة تحت تسمية " مختلف" وهي كما رأينا تنتج كماليات يستغنى عن شرائها في فترات الازمات ٠

وبمقابل تلك الفروع التي انخفضت قيمة انتاجها عام ١٩٦٧ هناك فروع لم تنخفض قيمة انتاجها في هذا العام ٠ وهي فروع المواد الغذائية والزراعية وسبب عدم انخفاض قيمة انتاجها هو ان السلع التي تنتجها سلع ضرورية للاستهلاك اليومي لا ينخفض انتاجها الا القليل ايام الازمات بل بالعكس فيزداد لان المستهلكين يلجأون الى تخزين المواد الغذائية ٠

٠٠٠٠/٠٠٠

الجدول رقم ٢١ : تطور قيمة الصادرات حسب الفروع بملايين الليرات .

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
المواد الغذائية والزراعية	٢١،٩	٣١،٦	٣٢،٣	٣٧،٨	٤٧،٢
النسيج الجلود الملبوسات	٢٩،٩	٣١،٦	٤٢،١	٤٣،٤	٥٦،٢
المواد المعدنية غير المعدنية	٧،٢	١١،١	١١،٤	١٥،٤	٢١،ـ
صادن مكائن الات	٢٣،٢	٣٧،ـ	٣١،١	٤٦،٥	٣٩،٥
خشب كاوتشوك كيمياء	١٨،٨	١٧،٣	٢١،ـ	٢٨،١	٤٢،٥
مشروبات	٢،٢	١،٨	٣،٥	٣،٦	٥،٧
متلف	١٤،٣	١٤،٦	٢٣،٧	٢١،٤	٢٦،١
المجموع	١٢٥،١	١٤٦،١	١٦٥،١	١١٦،٢	٢٣٨،٢

المصدر : تقرير المحاسبة الوطنية ـ ١٩٦٨ ـ

يلاحظ في الجدول ٢١ ان مجموع الصادرات الصناعية قد ارتفع في الفترة المدروسة بنسبة ١٠٤،٨٪ اى ثلاثة اضعاف نسبة نمو الانتاج الصناعي في هذه الفترة .

ويلاحظ ان هنالك ثلاثة مجموعات من الفروع قد نمت صادراتها بنسب اكبر من مجموع الصادرات الصناعية وهي :

..../....

— المواد المنجمية غير المعدنية وقد نمت صادراتها بنسبة ٦٦، ١٩١٪

— الخشب، الكارتشوك والكيمياء وقد نمت صادراتها بنسبة ٠٦، ١٢٦٪

— الفروشـــــــــات وقد نمت صادراتها بنسبة ٠٩، ١٥٦٪

يمكن تفسير نمو تلك الصادرات بهذه النسب المتفوقة كما يلي :

ان المواد المنجمية غير المعدنية هي مواد البناء بشكل رئيسي ، وقد نما تصدير مصنوعات الاسمنت بشكل سريع الى البلدان العربية حتى شكلت حوالي نصف صادرات هذه المجموعة من الفروع عام ١٩٦٨ ٠

اما مجموعة الخشب والكارتشوك والكيمياء فهي مجموعة الفروع التي اصابت اعلى نسب نمو في السنوات الاخيرة وهي فروع حديثة غالبا لم توجد بعد في كثير من الاقطار العربية التي تصدر اليها ٠

وفيما يتعلق بصناعة الفروشات فان مجمل الصادرات هي من الفروشات غير المعدنية التي تصدر بشكل رئيسي ومتزايد الى السعودية ٠

اما عن البلدان التي تصدر اليها الانتاج الصناعي فقد توزعت الصادرات بينها على الشكل التالي عـــــام ١٩٦٨ ٠

المملكة العربية السعودية	العراق	الاردن	سوريا	ليبيا	الكويت	بلدان مختلفة	المجمـــوع
٤٠٪	٢٠٪	١٣،٥٪	٧٪	٣،٥٪	٣،٥٪	١٢،٥٪	١٠٠٪

مما يدل على ان ٦ بلدان عربية كانت تستورد اكثر من ٨٧،٠٪ من صادراتنا الصناعية ٠

٠٠٠٠/٠٠٠

ج - دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطنـــي :

١- حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي القائم :

لقد تطورت هذه الحصة بالشكل التالي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ :

الجدول رقم ٢٢ : تطور حصـــة الصناعـــة في الناتج المحلي القائم .

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
(١)	٪١٢،٨١	٪١٣،١٢	٪١٣،٢٤	٪١٢،٨٦	٪١٢،٩٣
(٢)	٪١٥،-	٪١٥،٣٣	٪١٥،٥٠	٪١٥،٣٤	٪١٥،٢٤

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنيـــــة .

(١)= القيمة المضافة في الصناعة المانوفاتورية
الناتـــج المحلـــي القائـــم

(٢) = القيمة المضافة في الصناعة المانوفاتورية وقطاع الطاقة
الناتـــج المحلـــي القائـــم

تتراوح حصة الصناعة في السنوات الخمس المدروسة حول نسبة ١٢٪ وتزايدت حصة الصناعة من الناتج المحلي القائم بين عام ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ثم تضاءلت في عام ١٩٦٧ ولم ترتفع الا القليل عام ١٩٦٨ وتعتبر هذه الحصة ضئيلة بالقياس للبلدان الصناعية وتصف هذه الحصة من ظواهر التخلف .

واذا اضفنا الى الصناعة المانوفاتورية قطاع الطاقة وهو يضم بشكل رئيسي عمليات تكرير النفط وانتاج مشتقاته ثم انتاج الطاقة الكهربائية ، ارتفعت حصة الصناعة من الناتج المحلي القائم لكن اتجاه تطور هذه الحصة الزمني لم يتغيـــــر .

..../....

ـ ٢ ـ حصة الصناعة في التجارة الخارجية :

لقد تطورت حصة السلع الصناعية في التجارة الخارجية كما يلي بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ :

الجدول رقم ٢٣ : تطور حصة السلع الصناعية في التجارة الخارجية

السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
نسبة السلع الصناعية المستوردة من مجموع المستوردات	٧٠،٧١٪	٧١،٣٢٪	٧٢،٤٧٪	٦٩،٦٦٪	٧١،٩٠٪
نسبة السلع الصناعية المصدرة من مجموع الصادرات	٢٢،٢٠٪	٢٤،٠٨٪	٢٥،٩٢٪	٢٧،٢٧٪	٢٦،٣٧٪

المصدر : تقارير المحاسبة الوطنية .

تتراوح حصة السلع الصناعية من المستوردات حوالي الـ ٧١٪، وقد ارتفعت في الفترة المذكورة اعلاه رغم الانخفاض الذي طرأ عليها عام ١٩٦٧ وسبب هذا الانخفاض هو ان السلع الصناعية عليها طابع الكماليات اكثر من السلع والخدمات الاخرى (وهي بمجملها من منتوجات الزراعة والثروة الحيوانية) وقد عادت هذه النسبة للترتفع عام ١٩٦٨ .

ان هذه النسبة المرتفعة للسلع الصناعية بين مجموع السلع المستوردة هي دليل من دلائل ضعف القطاع الصناعي وتخلف الاقتصاد .

اما نسبة السلع الصناعية من مجموع الصادرات فقد ازدادت بشكل ملحوظ في الفترة المدروسة من ٢٢،٢٠٪ الى ٢٧،٢٧٪ عام ١٩٦٧ لكنها انخفضت بشكل بسيط عام ١٩٦٨ الى نسبة ٢٦،٣٧٪ . لا شك ان هذه الظاهرة (اي ازدياد حصة الصناعة في الصادرات) هي دليل تقدم اقتصادي وان لم تزل محدودة .

ـ ٣ ـ دور الصناعة في العمالة :

في عام ١٩٦٨ كانت الصناعة المانوفاتورية تشغل ٩٠،٩٠٠ شخص بشكل دائم اي بنسبة $\frac{٩٠،٩٠٠}{٦٢٧٠٠٠}$ =

١٤،٥ ٪ من مجموع عدد العاملين الدائمين .

واذا ضممنا قطاع الطاقة نجد ان هذين القطاعين يشغلان ١٠٠٦٠٠ شخص بشكل دائم اى بنسبة $\frac{١٠٠٦٠٠}{٦٢٧٠٠٠}$ = ١٦،٠٤٪ من مجموع العاملين الدائمين ٠

اما اذا اردنا ان نقوم بتقدير تطور نسبة العاملين في الصناعة من مجموع العاملين الدائمين علينا ان نضم الى قطاعي الصناعة المانوفاتورية والطاقة قطاع البناء لان الاحصاءات القديمة حول العمالة لا تفرق بين القطاعات الثلاثـــة ٠

ففي عام ١٩٥٦ كان عدد العاملين الدائمين في القطاعات الثلاثة (صناعة مانوفاتورية ، طاقة ، بناء) ٨٧٠٠٠ شخص اى $\frac{٨٧٠٠٠}{٤٥٠٠٠٠}$ = ١٦،٣٣٪ من مجموع عدد العاملين الدائمين ٠

اما عام ١٩٦٨ فقد اصبح عدد العاملين الدائمين في القطاعات الثلاثة ١٣٥٦٠٠ شخص اى $\frac{١٣٥٦٠٠}{٦٢٧٠٠٠}$ = ٢١،٦٢٪ من مجموع العاملين الدائمين وهذا يعني ان هذه النسبة قد ارتفعت بشكل بطيء ٠

مصادر المعلومات : ـ لعام ١٩٥٦ : تقرير ارفـــد

Besoins et possibilitées de développement au Liban - Tome I

ـ لعام ١٩٦٨ : تقرير الخبير ريمون دلبرا

Projections 1968 - 1975

ـ المقدم في ١٩٧٠/٧/٢٤

ملاحظة : ان مجموع عدد العاملين لا يحتوي على افراد القوات المسلحة ٠

٠٠٠+/٠٠٠

القسم الثاني : آفاق المستقبل وفرضيات النمو بالنسبة للصناعة اللبنانية

ان فرضيات نمو القطاع الصناعي مرتبطة بفرضيات نمو الاقتصاد اللبناني ككل وقد وضعت دراسات حول فرضيات نمو الاقتصاد اللبناني اهمها - دراسة الاستاذ محمود دياب التي وضعت عام ١٩٦٩ بطلب من المكتب الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في بيروت ،

Lebanon Economic Development in perspective 1975 and 1980.

- دراسة الخبير لدى وزارة التصميم العام السيد دوران التي صدرت في اذار - نيسان عام ١٩٧٠ - بعنوان

Etude d'un modèle de développement pour le Liban . Projections Préliminaires ou programme quinquennal - 1970 - 1974.

- التقرير الصادر عن الخبير لدى وزارة التصميم العام السيد ريمون دلبرا في ١٩٧٠/٧/٢٤ بعنوان :

Projections 1968 - 1976.

وسنستند على نتائج تلك الدراسات في هذا القسم ٠

أ - فرضيات نمو الناتج الصناعي :

سنعتمد نسبة ٧٪ كمتوسط لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي القائم - وهي نسبة متوسطة بين النسب الثلاثة المعتمدة في تقرير الخبير دوران وهي ٤،٩٪ ، ٧٪ ، ٩٪ ٠ وعلى هذا الاساس اعتمدنا ٨٪ كمتوسط معدل النمو السنوي للناتج القائم في القطاع الصناعي لفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٦ ٠ كما ورد في تقرير الخبير دلبرا. فيرتفع الناتج الصناعي في هذه الفترة من ٦٥١،٢ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٨ الى ١٢٠٥،٤ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٦ ٠ وترتفع حصة هذا القطاع من الناتج المحلي القائم من ١٥،٣٪ عام ١٩٦٨ الى ١٦،٦٪ عام ١٩٧٦ ٠

وهذه الارقام تشمل عدى الصناعة والحرف قطاع الطاقة ٠

..../...

ب ـ توقعات نمو العمالة في الصناعة :

تعتمد نسبة ٤،٦ ٪ كمتوسط لمعدل النمو السنوي للعمالة في القطاع الصناعي وهي النسبة المقدمة في تقرير الخبير دلبرا الذي يعتمد ٨٪ كنسبة لنمو الناتج الصناعي و ٢٪ كنسبة نمو انتاجية العمل في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ . هكذا يتطور عدد العاملين في قطاع الصناعة (والطاقة) من ١٠٠٦٠٠ (اي ١٥،٥٪ من مجموع عدد العاملين) عام ١٩٦٨ الى ١٤٧٠٠٠ (اي ١٧،٥٪ من مجموع عدد العاملين) عام ١٩٧٦ .

ج ـ توقعات نمو الرأسمال المستثمر في الصناعة :

اذا اعتمدنا الارقام السابقة توقعات لنمو الناتج القائم واذا اعتمدنا ٢،٨ كنسبة الرأسمال على الناتج (Capital out put - ratio) نستنتج ان التغيرات الرأسمالية اللازمة لزيادة الناتج الصناعي القائم من ٦٥١،٢ مليون ليرة عام ١٩٦٨ الى ١٢٠٥،٤ مليون ليرة عام ١٩٧٦ اي مبلغ ٥٥٤،٢ مليون ليرة في ٥٥٤،٢ × ٢،٨ = ١٥٦٥،٥ مليون ليرة .

ـ د ـ توقعات نمو الصادرات الصناعية :

تشير اكثرية الدراسات الى ان الصادرات الصناعية سوف تواصل نموها لكن بوتائر اقل ارتفاعا مما كانت في الماضي وكانت في فترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ بين ١٥ و ٢٠٪ سنويا . تقرير الخبير دوران يقترح ثلاثة فرضيات لنمو الناتج المحلي القائم ٤،٨٪ و ٧٪ و ٩٪ في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ . وقد انتقينا الفرضية الثانية كما فعل الخبير دلبرا . وينتج عن هذا الانتقاء ان نمو الصادرات الصناعية المحتمل سوف يكون بوتيرة وسيطة تقدر بـ ٧٪ سنويا في فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤ حينئذ يصبح حجم الصادرات الصناعية عام ١٩٧٤ ٣٥٧ مليون ليرة . وهذا الرقم قريب من الرقم الذي توصل اليه اذا طرحنا من تقديرات الخبير دوران للصادرات عام ١٩٧٤ نسبة ٣٠٪ تمثل اعادة التصدير (هذه النسبة هي متوسط حصة اعادة التصدير من الصادرات الصناعية في فترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) :

وقد قدر الخبير دوران حجم الصادرات الصناعية عام ١٩٧٤ (بما فيها اعادة التصدير و ضمن فرضية نمو بنسبة ٧٪ سنويا) بـ ٥١٢ مليون ليرة واذا طرحنا منها ٣٠٪ يصبح هذا الحجم ٣٥٨ مليون ليرة .

لذلك سنعتمد رقما وسطيا وقدره ٣٥٨ مليون ليرة كحجم للصادرات الصناعية عام ١٩٧٤ .

القسم الثالث : سياسة الدولة في القطاع الصناعي

أ- النتائج المطلوب تحقيقها من هذه السياسة على صعيد الاقتصاد ككل

ان هذه النتائج هي تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في لبنان وهي :

١) نمو الدخل الحقيقي للفرد اي نمو الدخل الاعلى وتحسين توزيعه ، ويمكن لسياسة التنمية الصناعية ان تحقق هذا النمو بزيادتها للقيمة المضافة في الصناعة التي تتحول الى مداخيل بالنهاية (اجور، ارباح ، بدلات ايجار ، فوائد ، ضرائب ، استهلاكات) . وعلى هذا النمو ان يتوزع اكثر فاكثر على المناطق ولا يظل محصورا حول بيروت .

٢) استخدام اعداد متزايدة من اليدوي العاملة ان ما يقارب العشرين الف شخص يدخل كل سنة الى سوق العمل ويتسبب استيعابهم في قطاعي الزراعة والخدمات . اذ ان الاول اي الزراعة تتناقص فيه اعداد العاملين بسبب الكثافة وترك الاراضي الفقيرة ، اما قطاع الخدمات فانه يحتفظ بالعاملين ويستطيع النمو (اذا افترضنا ان الازمات لن تعيق نموه) بدون زيادة كبيرة في العاملين فيه . لذلك لا تبقى الا الصناعة كمصدر رئيسي لتشغيل الاجيال الطالعة والوافدة سنويا الى سوق العمل . وان الاستخدام المتزايد للقوى العاملة سيزيد حتما من الانتاج والدخل بسبب العمالة غير الكاملة لعناصر الانتاج في لبنان اي ان هذه الزيادة في عدد العاملين في الصناعة سوف لن تكون على حساب قطاعات اخرى واذا كانت كذلك فسوف تكون على حساب قطاعات اقل انتاجية من الصناعة .

٣) تحسين اوضاع الميزان التجاري من المعلوم ان ميزاننا التجاري يعاني من عجز مزمن بسبب ضعف الصادرات وتزايد المستوردات ، وهذا العجز يغطى الى حد ما من خلال تصدير الخدمات ، واستجلاب الرساميل من الخارج الى لبنان ، ولبنان يصبح اكثر فاكثر مديونا (عمليا) للخارج من خلال اعتماده على دخول الرساميل لتغطية عجز ميزان العمليات الجارية .

لذلك فان سياسة الدولة الصناعية عليها ان تساهم في التخفيف من عجز الميزان التجاري وذلك من ناحيتين :

- الحد من استعمال المستوردات لتغطية حاجات السوق الداخلية من السلع الصناعية وتوسيع استعمال السلع الوطنية .

..../....

— زيادة تصدير السلع الصناعية الى الخـــارج ·

وان هاتين العمليتين مرتبطتين اذ ان توسيع السوق الداخلي للمنتجات المحلية سيجعل المؤسسات الصناعية قادرة على خفض اسعار الكلفة واسعار البيع وبالتالي جعل سلعها اكثر قدرة على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق العربية ·

عدا عن ان تنوع الانتاج المحلي سيجعله قادرا على تلبية حاجات الاسواق العربية اكثر فاكثر ، وتوسيع اصناف السلع التي يمكن الاستغناء عن استيرادها ·

لكن هذا التوسع الكمي لا يمكن ان يستمر طويلا وبشكل ثابت اذا لم يرافقه تطور نوعي من بنية الانتاج الصناعي اي اذا لم تنمو الفروع المنتجة للسلع الرأسمالية والمواد الوسيطة اذ ان الصناعات الاستهلاكية بدأت تنمو في البلدان العربية التي هي موطنا التصديري الرئيسي ·

لذلك يجب ان تطور الصناعات التي تستفيد فيها من العناصر التي نمتاز بها عن الاقطار التي تشترى صادراتنا الصناعية وهي الكفاءة الفنية والعلمية الموجودة لدينا او التي يمكن تطويرها وايجادها بسرعة اذ ان الصناعات التي تنتج السلع الوسيطة والتجهيزات بشكل خاص هي صناعات تحتاج الى مستوى فني ارقى من الصناعات الاستهلاكية التقليدية ، وان تحسين ميزاننا التجاري سوف يكون اسرع واسلم كلما استغنينا اكثر فاكثر عن استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية وسعينا الى حصر مستوردات المصانع في المواد الاولية غير الموجوده في لبنان والتجهيزات التي لا يمكن انتاجها هنا ·

٤) نمو القطاع الصناعـــي وهذا النمو هو من اهداف السياسة الانمائية العامة في لبنان اذ ان اقتصادنا يشكو من اختلال في توازنه القطاعي اذ ان اكثر من ثلثي دخله يأتي من الخدمات والقطاعات المنتجة للسلع ضعيفة فيه · وهذا يفسر العجز المزمن والمتزايد في ميزاننا التجاري ·

لذلك فان نمو القطاع الصناعي بازدياد حصته من الدخل الوطني ومن العمالة ومن الصادرات وبازدياد هذه المؤشرات بالارقام المطلقة هو من سليم النتائج التي يجب ان تهدف اليها السياسة الانمائية للدولة ·

ومن المعروف ان هذا النمو لا يمكن ان يثبت ويستمر اذا لم تنمو الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة والتجهيزات لان معطيات الميزان التجاري سرعان ما ستعود اذا اعتمد تطور الصناعة على السلع الاستهلاكية فحسب لكون اهم صناعات السلع الوسيطة والتجهيزات (الصناعات المعدنية والميكانيكية والكيماوية) هي المعون الاول والاهم لجميع الصناعات ووجودها هو من الشروط الاساسية لتنمية ثابتة ومستقلة للصناعة الوطنية ·

٠٠٠٠/٠٠٠٠

وهناك هدف محدد في نمو القطاع الصناعي وهو : بلوغ هذا القطاع حجما معينا ودرجة معينة من التطور تمكنه من ان يصبح ذات مردودية اقتصادية مرتفعة نكلرع اذ ان وصول القطاع الصناعي الى وضع متطـــور وحجم معين في التجهيزات وعدد الداخلين والانتاج وكثافة المبادلات بين فروع القطاع ، يعطي هذا القطاع بعض المميزات التي تساعد على نموه السريع وتراكمي : كوجود وسائل تمويل متخصصة للصناعة ووجود سوق للعمل الفني والماهر مما يشجع المهارات الفنية ويوجه الاجيال الطالعة نحو المهن الفنية (لان وجود قطـــاع صناعي واسع يجعل اصحاب تلك المهن قادرين على التنقل والترقي بالتالي) ولو كانوا متخصصين بينما المتخصصين الان مرتبطون بعدد قليل جدا من المؤسسات فتنقلهم بدافع الترفي هو صعب جدا ، لذلك نليس هنالـــك تشجيع للتخصص المهني اذا ربط بالعكس) . وهناك عنصرا ايجابيا اخرا وهو العادة التي يكون زبائن السلع اللبنانية قد اكتسبوها في شراء تلك السلع فيستفيد الصناعي الجديد من هذا " الخرق " للسوق الداخلي وللاسواق الخارجية التي يكون قد مارست القطاع الصناعي قبل ان يأتي اليه .

وننوه الى هذين الموضوعين (تنمية صناعات السلع الوسيطة والرأسمالية ودور قطاع صناعي كبير ومتطور في التنمية التراكمية) في الفترة القادمة استنادا الى نتائج وتوصيات الدراسة التي طلبتها وزارة التصميم العام من معهد الابحاث الاقتصادية التطبيقية لكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف حول " امكانيات التصنيع الصناعي في لبنان " . كما ستستند في ذلك الى اراء وتقديرات جمعية الصناعيين .

ـ ب ـ الاتجاهات المطلوبة للسياسة الصناعية من اجل تحقيق تلك النتائج :

اولا : المنطلقـــات العامـــة :

١) ليس هنالك اية حواجز جغرافية حاسمة تمنع التنمية الصناعية في الظروف التكنولوجية وشروط الانتاج في هذا الثلث الثالث من القرن العشرين . والعكس هو الصحيح بالنسبة للبنان ، اذ لديه مؤهلات قيمة في هذا المضمار : موقعه الجغرافي ، كثافته السكانية ، وجود الرساميل ، امكانية تنشئة فنيين ، امكانيات سوق عربية مشتركة ، سهولة التموين من مصادر الطاقة والمواد الاولية .

٢) على التنمية الصناعية ان تتجه بشكل رئيسي نحو تغطية السوق الداخلية في المدى القصير والمتوسط . اما السعي نحو تنمية الصادرات فيجب ان يأخذ المرتبة الثانية في هذا المضمار وان يكون دور الصادرات الصناعية قبل كل شيء : السماح للمؤسسات الصناعية ان تنتج كميات كبيرة من السلع تسمح لها

..../....

بخفض كلفة الانتاج . وقد دلت دراسة الامم المستندة من الصادرات الصناعية انه لايمكن تنمية صادرات الكثير من السلع دون توسيع سوقها المحلي اولا .

٣) ان التنمية الصناعية تتطلب اعتناق نظرة شاملة من قبل المخططين لها . لان النظرة الجزئية والفردية في هذا المضمار ليست بالمجدية ، اذ انه من الممكن دائما تأمين المردودية المالية لمشروع صناعي فردي من خلال السياسة الضريبية والجمركية والمنح وغيرها من الوسائل . لكن على السياسة الصناعية ان تتخطى هذه النظرة الضيقة للمردودية وان تهدف الى تأمين المردودية الاقتصادية للمشاريع الصناعية ككل بالنسبة الى الاهداف العامة التي تتبناها . وهذا لا يعني انه لا يمكن للدولة ان تؤمن المردودية الفردية لمشروع صناعي معين ولفترة معينة في بعض الظروف ، لكنه من الخطأ اتخاذ قرارات ، اخذين بعين الاعتبار فقط مشروعا فرديا معينا ، اذ أنه يجب على المشاريع الفردية ان تتخرط في سياق الاهداف العامة للتنمية الصناعية .

٤) يقع على عاتق سياسة التنمية الصناعية ان لا تقتصر جهودها على دعم الاتجاهات الماضية للنمو الصناعي من اجل تقويتها ، بل عليها ان تسعى بشكل منهجي الى تنمية فروع جديدة ، مع بذل الجهود اللازمة للوصول بالقطاع الصناعي ككل الى حجم مرموق .

٥) يقع على عاتق سياسة التنمية الصناعية ان تسعى لتوزيع منافع الانماء الصناعي على سائر المناطق ، فيكون ذلك لمصلحة التنمية الصناعية والتنمية العامة .

ثانيا : استراتيجية التنميـــــة الصناعيـــــة :

١) المقيـــاس الرئيســـي : ان القطاعات التقليدية الكبرى التي تشكل القسم الاكبر من القطاع الصناعي (كصناعات المواد الغذائية والزراعية ، والنسيج ، والاسمنت والخشب والمفروشات) لا تتمتع الا بطاقة محدودة للنمو . وقد لاحظنا انخفاضا في معدلات نموها اكثر فاكثر في السنوات الاخيرة ، ومن اسباب هذا التباطؤ بداية اشباع للسوق الداخلية ونمو صناعات من هذا النوع في البلدان العربية التي تشكل السوق الرئيســـي لصادراتنـــــا .

..../....

لذلك فان الاستراتيجية يجب ان تستند بشكل رئيسي على زيادة التشميرات في الفروع ذات النمو السريع التي تنتج سلعا كثيرة الطلب والتي تكون فيها حصة القيمة المضافة مرتفعة بالنسبة لحجم التشمير وهذه الفروع جدا ضعيفة في الصناعة اللبنانية.

٢) ان الصناعة التقليدية تتمتع باحتمالات معينة في حقل البتروكيمياء بسبب الميزات النسبية التي تتمتع بها البلدان العربية المجاورة في هذا الحقل . لكن اعتبارات اخرى يمكن ان تلعب دورا مهما في هذا المجال باتجاه معاكس .

اما الصناعة المعدنية والميكانيكية فهي تشكل القلب الاساسي ومفتاح التنمية الصناعية في لبنان وان امكانيات تطويرها تبدو هامة كذلك بالنسبة لصناعة التجهيزات والمكائن الكهربائية .

ان منتوجات هذه الفروع الثلاثة تشكل الجزء الاكبر من المستوردات ، وامكانيات نمو صناعة الادوات المنزلية والفولاذ المشغول وصناعة المعدات ومحركات الالات الزراعية ومنتوجات الخشب وتصليح البواخر متوفرة في لبنان دون ان تصطدم بمشاكل تقنية رئيسية . خصوصا وان هذه النشاطات يمكن ان تنمو في اطار مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم . ومن الملاحظ ان كل هذه النشاطات متشابكة مترابطة وان نموها يجب ان ينظر اليه كعملية شاملة متماسكة .

٣) ان الصناعات التقليدية وبخاصة صناعة المواد الغذائية والنسيج ليست " صناعات نمو" لكنها مدعوة الى ان تلعب دورا مهما في المدى المتوسط وهذا لاسباب عدة منها :

- انها لا تطرح مشاكل تقنية صعبة الحل لذلك يمكن لاصحاب تلك الصناعات الاستفادة السريعة من الخبرة الفنية المكتسبة .
- انها قادرة على النمو في اطار مؤسسات صغيرة الحجم .
- ان سوق منتجات هذه الصناعات متوفرة مباشرة خصوصا انها لا تغطي حتى الان استهلاك السوق المحلي .
- ان نسبة الرأسمال على الانتاج في هذه الصناعات منخفضة لذلك فهي تحظى بمردودية مرتفعة بسرعة .
- ان تطور تلك الصناعات بسرعة وفي ظروف مؤاتية يساعد القطاع الصناعي ككل على بلوغ حجم هام يؤمن له مردودية عامة اكثر ارتفاعا .

لكن الاسباب المذكورة اعلاه يجب ان لا تنسينا ان هذه الفروع لا تشكل " قوة دافعة " للصناعة ككل وان مرونة الطلب على منتجاتها بالنسبة للدخل ضعيفة وان المنافسة شديدة على منتجاتها عالميا .

٤) هناك بعض الفروع الصناعية التي تتمتع بوضع ممتاز في لبنان لاسباب عدة كالطباعة وصناعة الجلود وصناعة الاحذية وصناعة الادوية وصناعة مواد البناء وبعض الصناعات الاخرى المتفرقة . وهذه الصناعات ليست خاضعة لشروط ضيقة من حيث تمركزها الجغرافي . ومن السكن اقامتها عندما يتوفر لها سوقا كافيا لمنتجاتها . وقد انتقيت هذه الصناعات بشكل خاص بسبب الامكانيات التقنية المتوفرة لانتاجها في المؤسسات الصغيرة ولان حجم مستوردات ضخم ولان مرونيات الطلب على منتوجاتها في المدى المتوسط متوفرة ، كذلك الامر بالنسبة للصادرات ، ولان القيمة المضافة فيها مهمة نسبيا .

ثالثا : النتائج المرتقبة لهذه الاستراتيجية :

١) ميزات القطاع الصناعي في حال تنفيذ هذه الاستراتيجية .

ان مردودية عدد كبير ومتنامي من التشعبات الصناعية ستظهر مع نمو " الثقل النوعي " للصناعة اللبنانية . ونمو هذا " الثقل النوعي " مرتبط بتطور " صناعات النمو " (اي الصناعات التي لها وتائر نمو مرتفعة ومنتوجاتها كثيرة الطلب وذات محتوى مرتفع من القيمة المضافة) . وهي في حالة لبنان الصناعات المعدنية والميكانيكية وصناعات التجهيزات والالات الكهربائية .

وكلما كثفت المبادلات وتنوعت داخل القطاع الصناعي كلما سهل على عدد متزايد من النشاطات الانخراط بشكل مفيد في القطاع الصناعي بسبب التكامل المباشر بين النشاطات الجديدة والنشاطات الموجودة سابقا من جهة وبين النشاطات الجديد نفسها من جهة . وان هذه النشاطات الجديدة ستجد تكاملا غير مباشر مع مجمل القطاع الصناعي من خلال وجود بعض العناصر المساعدة لها في قطاع صناعي ضخم ومتطور : كوجود مؤسسات التمويل المتخصصة بالصناعة ، وعدد وفير من اليد العاملة الماهرة ووجود رواج للسلع اللبنانية وطلبها وغيرها من العناصر المساعدة الموجودة في قطاع صناعي متطور ، تستفيد منها صناعات جديدة ، عندما تباشر نشاطها . هكذا تصبح التنمية الصناعية عملية تراكمية ويؤمن القطاع الصناعي " وفورات خارجية " (Economies externes) مهمة للصناعات الجديدة النامية بشكل خاص .

..../...

٢) بعض نتائج هذه الاستراتيجية على المفاهيم السائدة بالنسبة الى سياسة التثمير :

ان الباحث في " مردودية " مشروع تثمير صناعي في بلد ضعيف التصنيع كلبنان يصطدم بصعوبات جمة • هذا لان كل مشروع صناعي يتخطى المستوى الحرفي يتمتع بخصائص معينة ينفرد بها مما يجعل من الصعب مقارنة مردوديته بمردودية مشروع اخر • اذ ان " المردودية المالية " لمشروع من هذا النوع تنتج عن عنصرين :

ـ الاول يمكن تسميته " المردودية الموضوعية " وهي ترتبط بعناصر محددة يصعب التأثير عليها مبدائيا كحجم السوق وحجم الانتاج ، مستوى الاجور واسعار المعدات والمواد الاولية (قبل دفع الرسوم الجمركية عليها) •

ـ الثاني ويمكن تسميته " المردودية الفردية " وهي مرتبطة بالتسهيلات التي يلقاها المشروع في حقل التجهيزات الركائزية والضرائب والرسوم الجمركية " والوفورات الخارجية " التي توّمن للمشروع الجديد من خلال وجود او انشاء صناعات اخرى تتكامل معه • وفي كل الاحوال فان النمو التراكمي للقطاع الصناعي يزيد المردودية الفردية لاى مشروع جديد اذ يلقى هذا المشروع على الاقل التجهيزات الركائزية ويستفيد من "الوفورات الخارجية " العائدة الى وجود صناعات اخرى مكتملة للمشروع المدروس •

لذلك فانه من الممكن اعتبار ان اية دراسة لمردودية مشروع صناعي منعزل في الوضع القائم حاليا ستظهر نتائج اقل ايجابية بكثير من النتائج التي يمكن ان تظهر لو وضع هذا المشروع في اطار برنامج عام لتنمية صناعية تراكمية • وعلى الدولة ان تنظر الى سياسة دعم القطاع الصناعي الخاص من هذا المنظار لكي توفر لهذه السياسة الفعالية الحاسمة في دفع التنمية الصناعية •

ج ـ وسائل سياسة الدولة الصناعية :

اولا : الوسائل المعمول بها حتى الان من قبل الدولة •

ـ١ـ توفير المؤسسات العلمية والفنية الاستشارية •

لمساعدة الصناعة على حسن التخطيط ورفع مستوى الانتاجية وجودة المنتجات : كمعهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات •

..../...

- ٢ - من خلال قانون تنظيم الصناعة وتنميتها رقم ٣٠ الصادر في ١٥ اب ١٩٦٧

حددت المؤسسة الصناعية ، واخضعت المؤسسات الصناعية المنوي انشاءها لبعض الشروط الفنية والاقتصادية من اجل التأكد من جدوى المشاريع من حيث الربح الفردي والمصلحة الاقتصادية العامة ، وتقرير الحاجة الى الحماية من خلال مقاييس معينة . وقد اعطى هذا القانون للسلطة التنفيذية صلاحية منح انشاء مؤسسة صناعية معينة في بعض الظروف ، كما حدد شروط استيراد الالات المستعملة ، واعطيت المنتوجات الوطنية افضلية بنسبة على المنتجات الاجنبية في مشتروات الدولة .

وقد انشاء هذا القانون مكتب للتنمية الصناعية اناط به المهمات التالية : درس طلبات انشاء المؤسسات الجديدة ، تقديم اقتراحات بشأن اخضاع استيراد السلع الى اجازة مسبقة ، دراسة اوضاع الصناعات القائمة ، دراسة امكانية تطوير الصناعة ، دراسة الصناعات التي يجب تشجيعها وكيفية تشجيعها ، دراسة الاسواق الخارجية ، دراسة الصناعات الريفية ، دراسة التحسينات الواجب ادخالها على انتاج السلع ، التحقيق في حالات الاغراق ، تقديم المعلومات والاقتراحات لوزارة الاقتصاد بكل ما يتعلق بتنشيط الصناعة وتنميتها . ولوحظ فيما بعد ان هناك تضارب بين صلاحيات هذا المكتب وصلاحيات المجلس الاعلى للجمارك في رسم سياسة الحماية للصناعة .

وقد سبق هذا القانون نصوص قانونية عديدة تحدد الاصول التي يجب اتباعها لاستيراد الالات لانشاء المعامل وتوسيعها ، وقد اخضعت الحكومة استيراد الالات للصناعة لاجازة مسبقة لتحديث الصناعة ورفع انتاجيتها .

- ٣ - اعفاء المؤسسات الصناعية التي تنتج سلعا جديدة او منتجات لم يسبق انتاجها بكميات كافية لسد الحاجات المحلية ، من ضريبة الدخل لمدة ٦ سنوات بموجب القانون ٦٧/٣٨ الصادر في ٦٧/٥/٢٢ ويشترط هذا القانون ان لا يقل رأسمال المصنع المستفيد من الاعفاء عن مليون ليرة والا تقل الاجور السنوية المدفوعة للعمال والمستخدمين من اللبنانيين عن ١٥٠ الف ليرة سنويا . وقد اكمل هذا القانون المرسوم رقم ١٠١٠٩ الصادر في ١٩٦٨/٥/١٣ اعطى للمؤسسات المستفيدة من قانون ١٩٦٧/٥/٢٢ مدة تصل ٨ سنوات من الاعفاء من ضريبة الدخل على ان يكون الحد الادنى للرأسمال نصف ما هو مطلوب في قانون ١٩٦٧/٥/٢٢ ، شرط ان تكون موجودة في مناطق تبعد مسافات معينة عن الساحل والمدن الرئيسية الثلاث طرابلس، بيروت ، صيدا . وقد رفعت مدة الاعفاء الى عشر سنوات اذا كان المصنع واقع خارج مناطق الاصطياف

...../....

٤ - كافحة الاغراق : صدر القانون رقم ٣١ (الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٧) الحالات التي يحصل فيها الاغراق كما حدد الرسم الذي يمكن فرضه لمكافحة الاغراق .

٥ - الاعفاآت الجمركية : ان معظم الالات والمعدات المستوردة لاغراض صناعية وبعض المواد الاولية معفية من الرسوم الجمركية .

وعلاوة على ذلك فهناك نظام الادخال المؤقت لبعض البضائع والمواد الاولية وبموجب تعفى من رسوم الاستيراد الجمركي عملا بالمادتين ٢٣١ و ٢٣٦ من قانون التعرفة الجمركية عام ١٩٥٤ . مثل هذه السلع يمكن ادخالها دون استيفاء رسوم جمركية عليها اذا كانت غاية المستورد هي اعادة تصديرها بعد ان يكون اجرى عليها عمليات تصنيع او تحويل في الاراضي اللبنانية . وقد حددت مدة الادخال المؤقت بستة اشهر شرط ان يحتفظ بالبضائع في منطقة حرة او في مستودع تملكه ادارة الجمارك .

وهناك ايضا نظام لاسترداد الرسوم المدفوعة (Draw back) انشئ بموجب المرسوم رقم ٤ بتاريخ ٨/٤/١٩٥٠ وينطبق هذا النظام بالاساس على البضائع المعاد تصديرها . فالمستورد او المنتج بامكانه بموافقة المجلس الاعلى للجمارك ان يسترجع بعد مدة الرسوم المدفوعة على المواد الاولية او السلع الوسيطة التي يجرى تصنيعها وتحويلها . ومن اهم شروط الاستفادة من هذا النظام ان لا يكون للسلع المستوردة بديلا منتج محليا وان تتم اعادة التصدير من قبل المستورد نفسه .

٦ - الرسوم الجمركية والقيود على الاستيراد :

هناك العديد من المنتجات يخضع استيرادها لدفع رسوم وغيرها يخضع للحصول على اجازة مسبقة ، او يحد استيرادها بكميات معينة اي بحصص (كوتا) .

فهذه الرسوم والقيود هي الاداة الاساسية للحماية الجمركية .

٧ - المصونات المالية :

لقد اتخذت الدولة تدبير يقضي باعطاء منحة للتصدير لمدة سنة واحدة ابتداء من ١٤ اب ١٩٦٧ للمنتجا النسجية وقابلة للتجديد حتى ٣١ تشرين الاول ١٩٦٩ وبموجب هذا التدبير اجيز للسلطات الجمركية اس رسم اضافي قدره ١٠ ٪ على الرسم الجمركي المطبق على بعض المنتوجات من الصوف والقطن والمواد النسج الاصطناعية ، وعلى السجاد والملابس الداخلية والملبوسات الجاهزة والبطانيات . وتحتفظ السلطات الجم بهذا الرسم الاضافي في صندوق خاص يوزع منه منح التصدير للمصنوعات والملبوسات الجاهزة التي تنتج مح والتي تصدر .

ـ ٨ ـ التســـــليف :

بنك تقرض في التسليف المتوسط والطويل الاجل لاغراض التوسع الصناعي ، ويشكل مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري اهم مصدر لهذا النوع من التسليف . وهذا المصدر محدود .
غير ان المصارف التجارية تساهم بعض التجار الذين هم ايضا صناعيين وبعض الصناعيين ايضا سلف قصيرة الامد تدور عدة مرات عند حلول تاريخ استيفائها حتى تصل مدة السلفة الاجمالية الى خمس سنوات فيتحول هذا النوع من التسليف الى تسليف متوسط الاجل) .

ـ ٩ ـ الاتفاقـــات التجاريـــــة :

لقد عقدت الدولة عدة اتفاقات تجارية ثنائية وجماعية يمكن ان تسهل تصدير الانتاج الصناعي اللبنانـــي ومنهـــا :

- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم التجارة ـ والترانزيت بين البلدان العربيـــة (١٩٥٣) .
- اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال العربية (١٩٥٣) مع البلدان العربية .
- اتفاقيات اقتصادية ثنائية (مع مصر والعراق والاردن وسوريا والسودان والسعودية) .
- اتفاقات تجارية ثنائية مع بلاد اوروبا الغربية
- اتفاقات تجارية ثنائية مع بلدان اوروبا الشرقية (الاتحاد السوفياتي ، تشكوسلوفاكيا ، المانيا الديمقراطية ، بلغاريا ، رومانيا ، بولونيا ، يوغسلافيا) ومع الصين الشعبية ومعظمها على اساس " الكليرنغ " .
- اتفاق تجـــاري مع نيجيريـــــــا .

ـ ١٠ ـ التنشئـــة المهنيـــة :

تؤمن الدولة من خلال التعليم المهني اعداد من الفنيين المهرة يستفيد القطاع الصناعي من تنشئتهم ليرفع

. . . . . / . . .

من انتاجيته ويكون قادرا على التطور التقني . هذا من خلال مديرية التعليم المهني ومشاركتها في المركز الوطني للتدريب المهني .

ـ ١١ ـ منح الافضلية للمنتوجات الصناعية المحلية في مشتريات الدولة

لقد حدد قانون تنمية الصناعة وتنميتها (القانون رقم ٣٠ الصادر في ١٩٦٧/٨/٥) في مادته التاسعة الافضلية التي تعطيها الدوائر الرسمية في مشترياتها للمنتوجات الوطنية بحدود ٥٪ من السعر . ثم صدر مشروع قانون عام ١٩٧٠ يعطي افضلية ١٠٪ للمنتوجات الوطنية في مشتريات الدولة . هذا مع العلم ان هذه النسبة ترتفع في الولايات المتحدة الاميركية الى ٢٦٪ .

ثانيا : تقييم بعض الوسائل المعمول بها حتى الان واقتراح تطويرها والاخذ بوسائل جديدة :

ـ ١ ـ يتوجب حل قضية التناقض بين صلاحيات مكتب التنمية الصناعية وادارة الجمارك فيما يتعلق بسياسة الحماية الجمركية ، لكي يكون لهذا المكتب (او للمؤسسات المسؤولة عن التنمية الصناعية بشكل عام) ، امكانية استعمال هذه الوسيلة الاساسية في السياسة الصناعية .

ـ ٢ ـ على سياسة الحماية الجمركية ان تتخذ طابعا ثابتا مستوحى من المواد ١٤، ١٥ ، ١٦ من قانون تنمية الصناعة وتنميتها . اذ ان هذه الحماية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار فائدة المشروع بالنسبة للاقتصاد الوطني التي يمكن قياسها من خلال ازدياد "القيمة المضافة" ، وتشغيل العمال وعناصر اخرى كالرساميل والموارد الطبيعية ، وافادة صناعات اخرى تشتري انتاج الصناعة المطلوب حمايتها او تبيعها انتاجها ، وزيادة المستوى التقني عند العمال وتأثير هذه الصناعة على الميزان التجاري من حيث تأثيرها على استيراد السلع الوسيطة والمواد الاولية والسلع المعدة للاستعمال النهائي ، وعلى التصدير ، وتأثير هذه الصناعة على شروط التبادل التجاري (Termes de l'échange) ، مشاركة هذا المصنع في استراتيجية التصنيع (التي ذكرنا ملامحها سابقا) ، عدى عن دورها في زيادة توازن الاقتصاد الوطني .

لكن الحماية الجمركية يجب ان تتصف بالطابع المؤقت وان تهدف الى السماح بانشاء وتوسع الصناعات المطلوب حمايتها حتى تتمكن من الانتاج على نطاق واسع وبالتالي من تخفيض كلفة انتاجها (économies d'échelles) واسعارها . هكذا لا تصبح حماية الصناعة عالة على المستهلك ووسيلة للاستفادة

..../...

واقع اقتصادية مميزة ومادة للتقدم التقني والاداري للصناعة . اذ انه من الممكن ومن الواجب تأمين انماء ونمو الصناعات ولو على حساب زيادة اسعار بعض السلع ، شرط ان تكون هذه الزيادة مؤقتة وينتج عنها تقدما للصناعة وترسيخا لها وتنمية للدخل الاهلي وللعمالة وزيادة لتوازن المدفوعات الخارجية والبنية الاقتصادية الداخلية .

ـ ٣ ـ بما انه اتضح ان الصناعة تعاني من نقص في التسليف المتوسط والطويل الاجل الذي يؤمن جزءا ضئيلا منه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري والبنوك التجارية . لذلك يتوجب انشاء مؤسسة مالية وطنية للتسليف الصناعي تمد هذا القطاع بحاجاته من التسليف الطويل والمتوسط الاجل ، فتكون كذلك رديفة حاجزا مهما يقف امام نمو هذا القطاع .

ـ ٤ ـ بما انه اتضح ان الكثير من الاتفاقات التجارية لا ينفذ بنوده المتعلق بتصدير السلع اللبنانية يتوجب على السلطات المسؤولة عن تجارتنا الخارجية ان تشدد دائما على تنفيذ تلك الاتفاقات من ناحية زيادة تصدير السلع اللبنانية والسلع الصناعية اللبنانية بصورة خاصة ، وان تؤخذ دائما مصالح القطاع الصناعي بعين الاعتبار عند التوقيع على الاتفاقات او عند تعديلها او تجديدها .

ـ ٥ ـ لقد اتضح ان المؤسسات العلمية والفنية المعنية بها توفير الابحاث والاختبارات والدراسات والمواصفات للقطاع الصناعي قد تمت وساعدت هذا القطاع في نموه وتقدمه وتحسين نوعية انتاجه وتخفيض كلفة انتاجه وتحديد مواصفات وطنية لبنانية وعربية لبعض المنتوجات الصناعية . وبما ان هذا القطاع يتطلب المزيد من الدعم في هذا المضمار ، لذلك يتوجب تدعيم المؤسسات العاملة في هذا المجال : معهد البحوث الصناعية ومؤسسة المقاييس والمواصفات . كما انه يجب دعم وتنمية التعليم المهني والتدريب المهني من خلال مؤسساته القائمة الآن : مديرية التعليم المهني والمركز الوطني للتدريب المهني ، ومن خلال مؤسساته الناشئة كمعهد العلوم التطبيقية التابع لكلية العلوم في الجامعة اللبنانية . كما يتوجب اخذ حاجة لبنان بالاكفاءات العلمية والفنية والمهنية القادرة على العمل في الحقل الصناعي ، بعين الاعتبار في كل الابحاث والمشاريع الهادفة الى تعديل البرامج التعليمية على جميع الاصعدة المدرسية والجامعية . كما يتوجب توجيه نشاط المجلس الوطني للبحوث العلمية نحو البحوث التي تفيد القطاعات المنتجة في لبنان والقطاع الصناعي بشكل خاص .

..../...

ـ ٦ ـ لقد تبين لنا فيما سبق دور بعض الصناعات الاستراتيجي من ناحية عملية التصنيع في لبنان وفي هذه الفترة بالذات (كالصناعات الميكانيكية والمعدنية وصناعة التجهيزات الكهربائية). يتوجب على اي سياسة تهدف فعلا الى التصنيع الثابت والتراكمي ان تشجع توسع الصناعات الموجودة في الحقول المذكورة واقامة صناعات جديدة في تلك الحقول • وذلك بشتى الوسائل المتوفرة من تسليف وحماية واعفاءات ضريبية ومعونات مالية ودعم من ناحية التعليم المهني والابحاث وغيرها من الوسائل • وقد ورد في الفقرة ٥ من المادة ١٠ من قانون تنظيم الصناعة وتنميتها ان من مهمات مكتب التنمية الصناعية : " دراسة الصناعات التي يجب تشجيعها وانواع المساعدات التي يمكن اعطاؤها لكل من هذه الصناعات وشروط اعطائها للمصانع القائمة والتي تنشأ حديثا " • مما يشير الى ان هذا القانون قد فتح مجالا لسياسة اختيارية قطاعيا في حقل دعم التنمية الصناعيـــــة •

ـ ٧ ـ ان التنمية الصناعية قد تتطلب مشاركة الدولة في الانتاج باقامة مصانع يساعد انتاجها ويسرع عملية التنمية الصناعية ، وقد نوهت الى ذلك جمعية الصناعيين ، اذ ان مشاركة الدولة في هذا النوع من الصناعات التي تلعب دورا اساسيا في التصنيع (وهي الصناعات الاستراتيجية التي تكلمنا عنها في الفقرة السابقة) ستكون دعما قويا لها ولعملية التصنيع ككل •كما انه من المستحسن من خلال الدعم للصناعات الموجهة للتصدير ان تشارك في مشاريع صناعية تصديرية ، وقد تضع بذلك مدير عام وزارة الاقتصاد العام ، ويجب طبعا ان تتم هذه المشاركة في الصناعات الاستراتيجية والتصديرية من خلال خطة تصنيع شاملة ومتناسقة •

ـ ٨ ـ ان البلاد العربية تستوعب ثلثي الصادرات الصناعية اللبنانية، وبلدان السوق العربية المشتركـــة تستوعب ثلث تلك الصادرات وقد ترتفع هذه النسبة بانضمام بلدان اخرى الى السوق كليبيا والسودان ، بالاضافة الى ذلك فان البلدان العربية وبلدان السوق بخاصة هي مصدر للكثير من المواد الاولية التي تستعملها الصناعة اللبنانية ، كما هي المصبر للسلع التي تصدرها الى المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربي • وكان من المقرر ان يحرر تبادل السلع الصناعية من الرسوم الجمركية بين بلدان السوق العربية المشتركة اي الجمهورية العربية المتحدة ، وسوريا ، والاردن ، والعراق في مطلع عام ١٩٧١ • لكن هذا التدبير قد اجل الى مطلع عام ١٩٧٢ • وعندما تلغى القيود الجمركية والادارية على تبادل السلع الصناعية بين بلدان السوق ، فان الصادرات الصناعية اللبنانية اليها قد تتأثر سلبيا • ثم ان هنالك مساع تبذل من اجل تنسيق الاستثمارات الصناعية بين دول السوق ، وقد خطت العراق وخصوصا سوريا والجمهورية العربية المتحـــــدة

..../...

بعض الخطوات في هذا السبيل . لذلك فان مصلحة لبنان تقتضي بان لا يبقى بعيدا عن هذه التطورات التي له مصلحة حيوية فيها ، خاصة ان حالة عدم التكامل الصناعي العربي تضر باكثر البلدان العربية وتحد من فعالية منشاءاتها الصناعية ومستوى انتاجيتها ، فضلا الى ذلك الفوائد التي يمكن ان يجنيها لبنان من تمويل بعض التصديرات الصناعية بواسطة الرساميل العربية الفائضة .

ـ ٩ ـ سبق لنا واستنتجنا من خلال تطرقنا الى مشاكل انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية ان هذه الانتاجية متدنية اجمالا في المؤسسات الصغرى التي تضم من ٥ الى ١٠ عمال والتي لا تصيب اعلى المستويات في المؤسسات الكبرى اي التي تضم من ٥٠ الى ١٠٠ عامل . ان هذه المشاكل تعود الى اسباب ادارية وفنية . ان الاسباب هذه تجدر في الاصل ان اكثرية الصناعيين هم تجار حولوا نشاطهم جزئيا او كليا الى الصناعة . لذلك فهم يفتقدون الى الاسس والتقاليد الصناعية في ادارة اعمالهم . وهذه الظاهرة تبرز بشكل اوسع في المؤسسات الصناعية الصغرى .

ان معالجة هذه المشكلة تتطلب سلسلة من التدابير واهمها التي تمكن الصناعيين من الاستفادة من خدمات معهد البحوث الصناعية التي لا تزال مرتفعة الكلفة خصوصا بالنسبة لامكانيات الصناعات الصغيرة الحجم . وهناك تدبير اخر يساهم في رفع مستوى الجودة في الانتاج الصناعي وهو جعل المواصفات اجبارية لاكثرية الاصناف المنتجة باتجاه جعلها اجبارية لكل المواصفات . وهكذا تصبح مؤسسة المقاييس والمواصفات تلعب دورها الذي بالنسبة للانتاج الصناعي . ورفع جودة الانتاج الصناعي مساهمة في رفع انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية .

لذلك يجب على السياسة الصناعية الهادفة الى تحسين الانتاجية في المؤسسة الصناعية ان تسهر على تجديد التجهيزات حفاظا على تأمين العنصر الفني في تقدم انتاجية العمل . وعليها ايضا ان تسهر على حالة الابنية التي توجد فيها المصانع .

واخيرا هناك عنصر اقتصادي يضعف من انتاجية العمل في بعض الفروع الصناعية الا وهو تعدد المصانع في فرع واحد حتى لا يستطيع اي مصنع منهم ان يعمل بكامل طاقته الانتاجية . فتبقى طاقات انتاجية ضخمة من دون استعمال . ان هذه الحالة الناتجة عن سياسة الترخيص للمصانع وعن ضيق السوق المحلية ، ليس من السهل معالجتها . لكنه يتوجب على السياسة الصناعية ان تتخذ الاجراءات التالية او البعض منها :

..../....

— حث كل مصنع على التخصص في صنف من الاصناف التي ينتجها ، تتوزع تلك الاصناف بين المصانع الموجودة . هكذا يتمكن كل مصنع من انتاج صنف واحد او عدد قليل جدا من الاصناف ، لكن على نطاق واسع وحسب قواعد الانتاج الكبير التي ترفع الانتاجية دون ان يؤدي ذلك الى انشاء بنى احتكارية .

— القيام بجهود متماسكة لتوسيع السوق المحلية من خلال سياسة الحماية الجمركية وتقييد الاستيراد في مجال ان هناك استيراد واسع للاصناف التي تنتجها تلك المصانع ، دون ان تؤدي تلك الجهود الى ... الاسعار . والقيام بجهود خاصة لفتح الاسواق الخارجية امام انتاج تلك المصانع ليتسنى تصديرها .

— ١٠ — لقد لاحظنا في دراستنا لتوزع المؤسسات الصناعية على مستوى المحافظة ان معظم الصناعات تتمركز في بيروت وفي مناطق جبل لبنان المحيطة ببيروت وان المحافظات الاخرى لا تضم اكثر من ٢٠٪ من عدد المؤسسات . ان هذا التوزع الجغرافي مضر بالتنمية الاقليمية وهو عامل مضاعف للهجرة الريفية . لذلك فعلى السياسة الصناعية ان تتجه نحو تشجيع الاستثمارات الصناعية في المناطق الريفية التابعة لمحافظات الشمال والجنوب والبقاع . اذ ان القانون ١٠١٩٩ الذي اعطى بعض الامتيازات الضريبية للمؤسسات التي تنشأ في المناطق الريفية وامتيازات اكبر اذا انشئت المؤسسات خارج مناطق الاصطياف (اي في المناطق التي تعتمد على الزراعة واكثرها خارج جبل لبنان) لا يشكل حافزا كافيا لانشاء الصناعات في تلك المناطق . اذ ان الحدمات من طرق ومواصلات وتأمين الطاقة والمياه وغيرها من التسهيلات الركائزية والاقتصادية كوجود سوق قريبة وتوفر عمال مهرة ، ومؤسسات للتسليف لا تتوفر بالشكل المطلوب في تلك المناطق . وهذا النقص لسه مفعول سلبي على انشاء المشاريع لا يعوضه المفعول الايجابي الذي يؤمنه القانون ١٠١٩٩ .

لذلك فان سياسة انشاء مناطق صناعية في المحافظات تؤمن فيها التجهيزات الاساسية : من ارض، وطاقة كهربائية ، وماء ، وتجهيزات اخرى في حقول التسليف والنقل والاعداد المهني ، وتنشأ فيها صناعات متكاملة ، وتشارك في تصنيع الانتاج الزراعي في المنطقة ، ان هذه السياسة هي اجدر من سياسة الاعفاءات الضريبية بحث المؤسسات الصناعية للتوجه نحو المناطق الريفية . وعلى الدولة ان تلعب دورا رائدا في هذا المجـــال .

المراجـــــــــــع

- " القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله " ـ الدكتور عاصم عطا الله والدكتور سمير خلاط ـ مكتب التنمية الداخلية ـ بيروت ـ ١٩٦٦ ـ
- احصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٠
- المعلومات الاحصائية السنوية ـ مصلحة الصناعة ـ وزارة الاقتصاد الوطني ـ ١٩٦٤، ١٩٦٨ ـ
- " لبنان والسوق العربية المشتركة : مصطفى نصولي ـ بيروت ـ ١٩٧٠
- تقارير المحاسبة الوطنية : ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨ ٠
- تقارير مجلس ادارة جمعية الصناعيين الى جمعيتها العمومية ٠
- القوانين والمراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية والمتعلقة بالصناعة ٠
- " نحو مستقبل افضل للصناعة اللبنانية " ـ مصطفى النصولي ـ بيروت ـ ١٩٦٨ ـ

- Besoins et possibilités de développement au Liban - Tome I IRFED - 1964 - Beyrouth.
- Projections 1968 - 1970 Raymond Delprat. Beyrouth 1970.
- Le Commerce du Levant - Edition mensuelle.
- Etude d'un modèle de développement pour le Liban. Projections préliminaires au programme quinquennal - 1970-1974- Durand- Beyrouth 1970.
- Perspectives à court et à moyen terme des exportations d'articles manufacturés du Liban CNUCED - UNESCO - Beyrouth 69.
- Lebanon : Economic development in perspective, 1975 , 1980. Professeur M.A. Diab - UNESCO - Beirut 1969.
- Possibilités d'investissement industriel au Liban - Ministère du Plan - IRBA - Beyrouth 1970.

— ان دراسة الدكتورين عاصم عبدالله وسمير خلاط " القطاع الصناعي اللبناني ، نموه ومشاكله " مبنية على التعدادين الصناعيين الذين اجريا عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٤ . ومن المعروف ان هذين التعدادين لم تتوفر لهما صفة الشمول ، لذلك ليس من الحكمة اعتبارهما احصائين شاملين .

— ان احصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي استعملناها من اجل وصف التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية وتوزيعها حسب الحجم لا تشمل جميع المؤسسات الصناعية بسبب عدم تسجيل عدد لا يستهان به من المؤسسات في سجلات صندوق الضمان .

— ان المعلومات الاحصائية السنوية التي تصدرها مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني والتي تتناول عدد المؤسسات والعمال والرساميل المستثمرة في مختلف فروع القطاع الصناعي ، ينقصها ايضا الشمول والدقة . ويعود ذلك الى ان هذه المعلومات مستقاة من اجابة الصناعيين على الاستمارة السنوية التي ترسلها هذه المصلحة لهم . والمعلوم ان بعض الصناعيين يجيب والبعض الاخر لا يجيب . وحتى المعلومات التي تستقى من اجابات الصناعيين قد لا تكون بالدقة المطلوبة من المعلومات الاحصائية الشاملة .

لذلك فان الضرورة تقتضي ان تقوم اجهزة مديرية الاحصاء المركزي بمسح شامل للمؤسسات الصناعية ، وان تعزز الاجهزة لتستطيع تجديد تلك المعلومات سنويا .

الفهـــــــرس

ـ تمهيد : ـ ص ٢ ـ

القسم الاول : الوضع الحالي للصناعة اللبنانية وتطورها في السنوات الاخيرة .

أ ـ الوضع الحالي للصناعة اللبنانية ـ ص ٣

١ ـ توزع المؤسسات الصناعية على مستوى لبنان حسب الحجم والوقع الجغرافي ..... ص ٣ ـ

٢ ـ توزع المؤسسات الصناعية حسب حجمها على مستوى كل محافظة ..... ص ٥ ـ

٣ ـ توزع التجهيزات الصناعية حسب الفروع ..... ص ١٠ ـ

٤ ـ توزع المؤسسات الصناعية حسب شكلها القانوني ..... ص ١٣ ـ

٥ ـ التركيب البنيوي للانتاج الصناعي ..... ص ١٤ ـ

٦ ـ انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية ..... ص ١٦ ـ

٧ ـ المواد الاولية والسلع الوسيطة ، مصادرها ..... ص ١٦ ـ

٨ ـ الانتاج الصناعي والسوق الداخلية ..... ص ١٨ ـ

٩ ـ المؤسسات الادارية والفنية المنوط بها القطاع الصناعي ..... ص ٢١ ـ

..../...

ـ ب ـ تطور القطاع الصناعي في السنوات الاخيرة ص ٢٢ ـ

اولا : ـ تطور معدل النمو ص ٢٢ ـ

١ـ تطور التجهيزات وعناصر الانتاج : ـ ص ٢٢

٢ـ تطور الانتاج والصادرات : ـ ص ٢٣

ثانيا : ـ تطور القطاع الصناعي حسب الفروع ـ ص ٢٥ ـ

١ـ تطور التجهيزات وعناصر الانتاج حسب الفروع : ص ٢٥

٢ـ تطور الانتاج والصادرات ـ ص ٣٠

أ ـ تطور قيمة الانتاج ـ ص ٣٠

ب ـ تطور قيمة الصادرات ـ ص ٣٤

ـ ج ـ دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ـ ص ٣٦

١ـ حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي القائم : ص ٣٦

٢ـ حصة الصناعة في التجارة الخارجية : ص ٣٧

٣ـ دور الصناعة في العمالة : ص ٣٧

القسم الثاني : آفاق المستقبل وفرضيات النمو بالنسبة للصناعة اللبنانية ص ٣٩ ـ

أ ـ فرضيات نمو الناتج الصناعي ـ ص ٣٩ ـ

ب ـ فرضيات نمو العمالة في الصناعة ـ ص ٤٠ ـ

. . . / . . .

ج — فرصيات نمو الرأسمال المستثمر في الصناعة — ص ٤٠

د — فرصيات نمو الصادرات الصناعيـــــة — ص ٤٠

القسم الثالث : سيـــاســة الدولة في القطـــاع الصناعي :

— أ — النتائج المطلوب تحقيقها من هذه السياسة على صعيد الاقتصاد ككل : ص ٤١

١ — نمو الدخل الحقيقي للفرد — ص ٤١

٢ — استخدام اعداد متزايدة من القوى العاملة — ص ٤١

٣ — تحسين اوضاع الميزان التجـــاري — ص ٤١

٤ — نمو القطـــاع الصناعـــــي — ص ٤٢

— ب — الاتجاهات المطلوبة للسياسة الصناعية من اجل تحقيق تلك النتائج : ص ٤٣

اولا : المنطلقات العامـــة — ص ٤٣

ثانيا : استراتيجية التنمية الصناعية — ص ٤٤

١) — القياس الرئيسي — ص ٤٤

٢) — الصناعة الثقيلـة — ص ٤٥

٣) — الصناعات التقليدية — ص ٤٥

٤) — بعض الفروع الممتازة — ص ٤٦

ثالثا : النتائج المرتقبة لهذه الاستراتيجية : ص ٤٦

١) — ميزات القطاع الصناعي في حال تنفيذ هذه الاستراتيجية — ص ٤٦

٢) — بعض نتائج هذه الاستراتيجية على المفاهيم السائدة بالنسبة الى سياسة التصدير — ص ٤٧

٠٠/٠٠٠

— ع — وسائل سياسة الدولة الصناعية — ص ٤٧

اولا : الوسائل المعمول بها حتى الان من قبل الدولة — ص ٤٧

١ — توفير المؤسسات العلمية والفنية الاستشارية — ص ٤٧

٢ — من خلال قانون تنظيم الصناعة وتنميتها — ص ٤٨

٣ — انشاء المؤسسات التي تنتج سلعا جديدة من حصيلة الدخل — ص ٤٨

٤ — مكافحة الاغراق — ص ٤٩

٥ — الاعفاءات الجمركية — ص ٤٩

٦ — الرسوم الجمركية والقيود على الاستيراد — ص ٤٩

٧ — المكونات المالية — ص ٤٩

٨ — التسليف — ص ٥٠

٩ — الاتفاقات التجارية — ص ٥٠

١٠ — التنشئة المهنية — ص ٥٠

١١ — منح الافضلية للمنتوجات الصناعية المحلية في مشتريات الدولة — ص ٥١

ثانيا : تقييم بعض الوسائل المعمول بها حتى الان واقتراح تطويرها والاخذ بوسائل جديدة : ص ٥١

١ — العلاقات بين المؤسسات الادارية المنوط بها القطاع الصناعي — ص ٥١

٢ — قواعد الحماية الجمركية — ص ٥١

٣ — قضايا التسليف — ص ٥٢

٤ — الاتفاقات التجارية — ص ٥٢

٥ — المؤسسات العلمية والفنية وقضايا التعليم — ص ٥٢

٦ — الصناعات الاستراتيجية — ص ٥٣

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٧ - دور الدولة في القطاع الصناعي - ص ٥٢
٨ - الصناعة العربية والصناعة اللبنانية - ص ٥٣
٩ - مشاكل المؤسسات الصناعية وانتاجيتها - ص ٥٤
١٠ - توزع الصناعة الجغرافي ، التنمية الاقليمية والمناطق الصناعية - ص ٥٥

- المراجع - ص ٥٦

- ملاحظات واقتراحات حول المراجع - ص ٥٧

- الفهرس - ص ٥٨